وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الانسانية

عنوان:

الفرق الادارية المتخصصة (SAS) ودورها في محاولة القضاء على الثورة (1955م– 1962م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص: ظاهرة استعمارية في الوطن العربي

إعداد الطلبة:

- احلام مقار
- خولة شرقي

اشراف الأستاذ(ة):

*شتوان نظيرة

السنة الجـــــامعية:

2016م-2017م

كلمة شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

ربّي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ و إن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " النمل -19-

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي ما لم تكن لتهتدي لولا هديه، الحمد لله على توفيقه و حفظه، الحمد لله ، الحمد لله الحمد لله حمدا كثيرا ، اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت، و لك الحمد بعد الرضا، نتقدم باسمي عبارات الاحترام و الشكر إلى كل من ساعدنا لإتمام عملنا.

نشكر الأستاذة الفاضلة "**شتوان نظيرة**" التي أطرتنا خلال اشرافها على مذكرتنا ونشكر أيضا الأستاذ "**بن يوسف تلمساني**" على ملاحظاته القيمة وجزاهما لله ألف خيرا.

الإهداء

إلى من إذا عشت الدهر كله لن أوفي حقهما

إلى سبب نجاحي وسعادتي، إلى أمي وأبي العزيزين

فاطمة الزهراء وعلي

إلى إختي وصديقتي سارة وزوجها عبد القادر وكتاكيتها الصغار نور اليقين ورفيف

وإلى إخوتي محمد وزوجته آسيا، ومراد وهيثم

وإلى أسرتي جميعا

إلى أساتذتي و إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

إلى كل من علمني حرفا

إلى أختي و رفيقة دربي أحلام

أهدي هذا العمل راجية من المولى عزوجل

أن يجد القبول و النجاح.

خولة

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي في هذا العمل الى والدي العزيزين ، الى التي جعلتني انظر امامي، ورفعت علي هموم الدنيا، الى التي غمرتني حبا خطفا وحنانا الى امي الحبيبة زهرة الى رمز العطاء والسخاء الى الذي لم يبخل علي يوما بشيء، الى من كان قدوتي دائما، الى الناصح والموجه ابي محمد

الى انيسي في الحياة وروحي في العطاء وحمايتي في الخفاء زوجي الغالي

بن عمار امين والى والديه الكريمين جيلا لي وحدة

الى خالتي جميلة

الى الاخت العزيزة فتيحة وزوجها كمال ،خيرة وزوجها احمد ،زكية وزوجها علي، الى زكرياء، الى مصطفى وزوجته سعيدة رياض وزوجته نادية ،يوسف وزوجته وسيلة

الى أخواتي زوجي امال سمية ايمان حنان عفاف سفيان نوفل

الى كتاكيت العائلة ابتهال اروى جديل نرمين ايمان فارس انس محمد اسيل لينة مراد

الى من علمتني معها معنى الصداقة، الى من شاركتني الحزن والفرح ، خولة ادامها الله

الى كل الاقارب والأهل بدون استثناء الى كل اساتذتي اهدي عملي هذا

احلام

قائمة المختصرات

ط = طبعة

ط خ = طبعة خاصة

ع = عدد

مر = مراجعة

تر = ترجمة

م = مجلد

ج = جزء

اش = اشراف

د س ن = دون سنة نشر

ج ت و = جبهة التحرير الوطني

مقدمة

مقدمة

إن الانتصارات التي حققتها الثورة في عامها الأول والصدى الذي احدثته جعل السلطات الاستعمارية تسعى إلى قمعها بمختلف الوسائل والأساليب القمعية بإنشاء المناطق المحرمة والمحتشدات والمعتقلات والسجون في محاولة منها للتقليل من شأن الثورة وخنقها وكان الهدف الأول من كل هذا عزل الشعب عن الثورة والثوار، غير أن أسلوبها القمعي هذا القائم على الجانب العسكري لم يحقق النتائج المرجوة فعمدت إلى انتهاج أسلوب جديد جمع بين العمل السيكولوجي والسياسي في محاولة منها لتشويه حقيقة الثورة في أعين الشعب الجزائري ولأجل هذا الغرض أنشأت الفرق الإدارية المتخصصة SAS التي عملت على عزل الثوار عن الطبقة الشعبية والتأثير عليهم وإبقائهم يعيشون التبعية المباشرة للسلطات الاستعمار الفرنسي باستمالة عقولهم ومراقبتهم وإبعادهم عن جيش التحرير الوطني ومنه كان موضوع بحثنا هو الفرق الادارية المتخصصة ودورها في القضاء على الثورة للفترة الممتدة من 1955-1962م .

1-اسباب اختيار الموضوع:

-الموضوع يعتبر من اهم القضايا في ثورة اول نوفمبر

-الرغبة في دراسة والتعمق في موضوع الفرق الادارية المتخصصة والتي تعد الوسيط بين السلطة الفرنسية والاهالي خلال الفترة (1955-1962م).

-الرغبة في التعرف على حقائق هذه المصالح والمكاتب التابعة لها وعن الضباط المسؤولين عن مصالحها.

-كونها تمس شخصيات ساهمت في هذا الميدان أوربية كانت أو جزائرية وذلك للكشف عن الجانب الغامض في الثورة.

-وكذلك من حيث الأهمية الموضوع في كشف أسرار الاستعمار من خلال الدراسة مركزة وبصورة أساسية على دور المصالح الإدارية المتخصصة.

-الرغبة في معرفة الدوافع لتواطؤ بعض الجزائريين فيها ولأهم العوامل التي دفعتهم لتجنيد البعض من الجزائريين خاصة تكوين فرقة الحركة.

2-إشكالية الموضوع:

فيما يخص الإشكالية التي بني عليها موضوع بحثنا فقد تمحورت في إشكالية رئيسية تمثلت في: ما الدور الذي لعبته الفرق الإدارية المتخصصة في الثورة التحريرية؟

ولتغطية جميع جوانب هذا الموضوع التي تظهر في الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما الذي جعلت السلطات الاستعمارية تستعين بالمصالح الإدارية المتخصصة؟ وفيما تتمثل هذه المصالح؟ وما هي الوسائل والطرق التي اتبعتها للقضاء على الثورة التحريرية؟ وهل وفقت في ذلك؟

ولدراسة الموضوع قسمنا المذكرة إلى مقدمة وثلاثة فصول ثم خاتمة كحوصلة للنتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: وهو فصل تمهيدي تطرقنا فيه إلى إستراتيجية فرنسا لدحض الثورة التحريرية والفترة التي تناولناها في هذا الفصل تدخل ضمن فترة نظام الحكم العسكري الذي مر بدوره بعدة أنواع من نظام الحكم وركزنا في دراستنا أكثر على دور المناطق المحرمة والمحتشدات والمعتقلات والسجون التي انتهجتها فرنسا كردود فعل أولية لقيام الثورة التحريرية وانتهينا إلى اعتراف عجز الحكام الفرنسيين باعتماد الحكم العسكري كوسيلة وحيدة للقضاء عليها مما جعلهم يفكرون في اعتماد أساليب أخرى بغرض تهدئة وعزل المجتمع عن الثورة ومن بينها

الأسلوب الجديد الذي أقره الحاكم العام الجديد للجزائر جاك سوستال والذي يصنف ضمن الحرب النفسية.

الفصل الثاني وقد كان هذا الفصل مكرسا لمباحثة نشأة ومهام المصالح الإدارية المتخصصة مفعلا في ثلاث مباحث تحدثنا في مجملها عن نشأة الفرق الإدارية المتخصصة وعن أهم المهام والاختصاصات الموكلة لها وكيفية اختيار ضباطها وتكوينهم وكما تطرقنا في فصلنا هذا عن الجذور التاريخية لهذه الفرق في نطاق المكاتب العربية أو مكاتب الشؤون الأهلية التي تعتبر أسلاف المصالح الإدارية المتخصصة.

أما عن الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى أربع نقاط أساسية، الأولى دور المصالح الإدارية المتخصصة في التصدي للثورة والإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك إضافة إلى قضية الحركة ودورهم في المصالح الإدارية المتخصصة ركزنا على المفهوم والأسباب المباشرة لتجنيدهم الثانية دورها تجاه المجتمع لعزله عن الثورة باعتماد وسائل وأساليب متعددة لكسب أفراد الشعب وثقة المواطنين وهذا بالتوازي مع العمل العسكري للضغط عليهم وجعلهم يتقبلون ذلك بالرغم عنهم قد عززنا ذلك بما أتيح لنا من شهادات وصور للتدليل على ذلك، والنقطة الرابعة والأخيرة تناولنا فيها إستراتيجية الثورة الجزائرية لمواجهة الفرق الإدارية المتخصصة بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية من خلال صد الهجمة الإعلامية الفرنسية المغرضة ودحض ادعاءاتها.

الخاتمة كانت عبارة عن حوصلة للنتائج المستخلصة من خلال هذه الدراسة المتواضعة.

المصادر والمراجع:

ومن أهم المصادر التي اعتمدنا عليها نذكر:

لخضر بورقعة وكتابه شاهد على اغتيال الثورة: والذي تمكنا بفضله من تكوين صورة واضحة عن الحركة وبالضبط عن حركة الباشاغا بوعلام .

محمد عباس وكتابه الذي حمل عنوان الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن: والذي بفضله تمكنا من معرفة واقع هذه الفرق ودورها أثناء الثورة.

بالإضافة إلى مصادر أخرى منها جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير وكتاب شاهد على الثورة في الاوراس لمؤلفه محمد الصغير الهلايلى

بالإضافة إلى الاستعانة بمجموعة من المراجع أهمها:

كتاب قريقور ماتياس بعنوان الفرق الادارية المتخصصة 1955-1962 وهو أهم مرجع اعتمدنا عليه إذ احتوى على عمل الفرق الإدارية المتخصصة مدنيا وعسكريا.

ومن المراجع المهمة التي اعتمدنا عليها أيضا كتاب إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية للخضر شريط وآخرون.

بالإضافة إلى جملة من المراجع مثل محمد تقية وكتابه: حرب الجزائر، وكتاب فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958) للغالي غربي.

المنهج المتبع:

وللإجابة على الإشكالية التي تتمحور حولها عدة تساؤلات اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي، من خلال وصف الأحداث وتسلسلها من حيث الزمان والمكان وكذلك ترتيبها ترتيبا كرونولوجيا حسب الأهمية والتأثير، ووصفها حسب كل مرحلة من المراحل الواردة في خطة الدراسة، من خلال الأحداث والتطورات في مسار سياسة فرنسا المتبعة اتجاه الثورة، ثم اعتمدنا على المنهج التحليلي موضحين بذلك المادة العلمية ونقدها وتحليلها لمعرفة ماهية المصالح الإدارية المتخصصة وما دورها في القضاء على الثورة.

صعوبات البحث:

-عدم تمكننا من تنسيق الوقت بشكل جيد للعمل على انجاز الموضوع في وقته المناسب فقد استهلكنا وقتا طويلا في مرحلة جمع المادة العلمية وما انجر عنه تأخر في بداية كتابة البحث.

-عدم القدرة على الإحاطة بمجمل الأحداث6 والنتائج المتعلقة بموضوعنا بسبب تشعب الموضوع فهو يتناول جميع المجالات السياسية والاجتماعية والعسكرية.

الفصل الأول:

المؤسسات القمعية الفرنسية

المبحث الأول: المناطق المحرمة والمحتشدات.

المبحث الثاني: المعتقلات والسجون.

المبحث الثالث: المكاتب الخاصة.

المبحث الأول: إنشاء المناطق المحرمة والمحتشدات:

بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م وتحقيقها لانتصارات المتوالية على مختلف الأصعدة، أيقنت السلطات الفرنسية بان انتفاضة الشعب الجزائري هي ثورة منظمة ضدها وليس كما كانت تدعي أنها أعمال تخريبية قامت بها مجموعة من قطاع الطرق والمتمردين، وإدراكها لمدى الالتفاف الجماهيري على الثورة والثوار ومساندة الشعب لهم خاصة في المناطق الريفية، جعلها تفكر في انتهاج طرق جديدة تحرم من خلالها الثورة من منابعها الأصلية التي تستمد منها استمراريتها وانتصاراتها، وبهذا اهتدت السلطات الفرنسية إلى سياسة تضييق الخناق على الثورة، من خلال الاستعانة بعدة أساليب قمعية كان من بينها انتهاج سياسة المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات.

1.1-المناطق المحرمة les formes interdiction

استعملت السلطات الاستعمارية لغة مضللة هنا ولا تمت للواقع بصلة ذلك أن مصطلحي " المناطق المحرمة" و"المناطق المتعفنة" معناهما في الحقيقة تلك المناطق التي كانت تحت سيطرة جيش التحرير، ولم يعد لفرنسا فيها أي وجود إداري[1]، وقد صادق مجلس الوزراء الفرنسي على إنشائها وامتدت هذه المناطق عرضا من الحدود التونسية إلى عنابة وتوازي خط السكة الحديدية الرابط بين عنابة وتبسة إلى غاية نقرين في الجنوب، وامتدت خريطة المناطق المحرمة من الأوراس إلى الحدود المغربية مرورا بجبال الشمال القسنطيني والقبائل والونشريس ورقعة شاسعة من الصحراء[2]. وأصبحت هذه المناطق نطاقا جغرافيا يحرم

[1]-صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث،القاهرة مصر،2009،ص245.

[2]-رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**،ج1،تر:عبد السلام عزيزي، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2010،ص284.

أي نشاط للإنسان فيه وهدفا للقصف المتواصل، حتى لا يتسنى لوحدات جيش التحرير الوطني* التنقل أو الالتجاء فيها[1]

حيث كانت عملية إنشاءها تتم بطريقتين: إذ شرع في الأولى حينما كانت الأجزاء ساخنة أثناء العمليات العسكرية في المناطق التي عفنها كما يرى المستعمر أفراد جيش وجبهة التحرير الوطني، حيث يتم الإجلاء في الحين ولا يعطى أي أجل للسكان لترتيب أمورهم[2].

أما الطريقة الثانية فتقوم على تحضير "عملية المنطقة المحرمة" على مستوى قيادات الأركان التي تقوم بعد تأكدها من وقوع عمليات عديدة يشنها أفراد جيش التحرير في بعض المناطق مما نعتبره أماكن ملاذ وملاجئ ترقبها جبهة التحرير الوطني. وبرسم تخطيطي يحدد الأقاليم المعنية وتطلق تحذيرها للسكان مانحة إياهم آجالا قصيرة بمغادرة الأماكن وحينئذ يشرع في تدمير تلك المداشر والقرى المستهدفة[3].

ازدادت رقعة المناطق المحرمة فصارت تغطي المناطق الجبلية والغابات الكثيفة عام 1959م خاصة في القبائل الكبرى والأطلس البليدي والونشريس وشبه جزيرة القل وناحية جيجل وفي منطقة وهران وعلى امتداد الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية وكذا غطت مساحة من الصحراء الكبرى، والحدود الشرقية والغربية على جانبي الأسلاك الشائكة[4]، حيث عانى سكان تلك المناطق من الحالة المزرية والشاقة المتمثلة في عدم توفر

---

[1]–الغالي غربي، **فرنسا و الثورة الجزائرية(1954–1958م)**،دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

*ولد جيش التحرير الوطني مع ولادة الثورة وتطور مع تطورها، بدأ عمله في بداية الثورة على شكل مجموعات منعزلة لا تنسيق بين عملياتها وبقي الامر على ذلك حتى شهر اوت 1956م حيث اعيد تنظيم الجيش وفقا لمقرر مؤتمر الصومام 1955م، انظر: بسام العسلي، **جيش التحرير الوطني الجزائري**، ط خ، دار الرائد، الجزائر،2010م، ص67.

[2]– محمد تقية ، **الثورة الجزائرية(المصدر، الرمز، المآل)**، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010، ص375

[3]– نفسه، ص376.

[4]– صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص ص246–247.

الغذاء بحيث يكتفون بما يوجد في الطبيعة من ثمار وحبوب أو يضطرون إلى الصوم[1]، ومع إنشاء لجان سرية للمراقبة فكان كل مساء تقدم تقارير عن أي نشاط أو تحرك من مكان إلى آخر، كما أصبح يوزع الطعام عن طريق بطاقة الحصة لكل عائلة على حسب عدد أفرادها الذين تتكون منهم ذلك لمنعهم من تقديم المؤونة للمجاهدين[2].

ففي مقال نشر في صحيفة(لوموند) الفرنسية وأعيد نشره باللغة العربية في جريدة المجاهد عن رأي الجنود الفرنسيين في المناطق المحرمة فجاء كالاتي: "إن جنودنا المحاربين في عمالة قسنطينة لا يؤمنون كثيرا بمزايا المنطقة المحرمة التي أعلنت الحكومة عن إيجادها بين الحدود التونسية والأسلاك الشائكة ويعتبرون أنها لن تكون ذات تأثير قوي إلا إذا التزمت حكومة بورقيبة موقف الحياد"[3]، فلا يخفى على أحد المساعدات التي قدمتها تونس للثورة التحريرية من خلال الدعم المادي (تهريب وتزويد المجاهدين بالسلاح والمؤونة) والمعنوي بالرغم من التهديدات الفرنسية المستمرة لها إلا أنها بقيت على موقفها هذا، ومنه ذهب الجنود الفرنسيين إلى القول أن أسلوب المناطق المحرمة الذي طبقته السلطات الاستعمارية لم يخدم الغاية المرجوة منه كون أن الثوار لازالوا يتلقون الدعم من المدنيين في الداخل والخارج.

---

* اهتدت السلطات الفرنسية الى فكرة انشاء الخطوط المكهربة والشائكة على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية لقطع أي اتصال للثورة مع الخارج، فأقامت خط موريس في 20 جوان 1957م الذي تدعم فيما بعد بخط ثاني مماثل هو خط شال. أنظر: جمال قندل، **خطا موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة التحريرية 1957-1962م**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008م، ص ص 43، 83.

-انظر الملحق رقم01.

[1]-محمد الصغير هلايلي، **شاهد على الثورة في الأوراس**، دار القدس العربي،2012،ص ص 194-195.

[2]-محمد فلوسي، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة" إبن الثوري" شهادات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى ، الجزائر،2003،ص139.

[3]-**رأي الجنود الفرنسيين في المنطقة الحرام**، في "جريدة المجاهد"،الجزء الأول،العدد22، 06 مارس 1958م، ص04.

2.1-المحتشدات:

إن سياسة تجميع السكان هي سياسة قديمة طبقتها السلطات الفرنسية في السنوات الأولى للاحتلال، وتجددت هذه السياسة أثناء الثورة الجزائرية لعزل الشعب عن الثوار وخاصة في المناطق الريفية التي احتضنت الثورة[1]، فاقامت معسكرات الاحتشاد والتجمع التي ساقت اليها مئات الالاف من افراد الشعب كمحاولة لفصل الثورة عن الشعب وقد عززتها بخطوط الاسلاك الشائكة المكهربة والمراكز العسكرية[2]، وقد أقيمت داخل هذا المحتشد خيام للسكان وذلك في الأماكن البعيدة عن المدن والقريبة من الجبال وقد كان المستعمرون يختارون الأماكن الخالية من الأشجار حتى يسهل مراقبتها أما داخل القرى والمدن فقد بنيت أكواخ للسكان من حجارة وأخشاب بيوتهم الأصلية التي هدمت حيث أجبر السكان على حملها وبذلك لا يخسر الضباط الفرنسيون شيئا في إيواء السكان، كما أن عند دخول المواطنين إلى المحتشدات يقوم ضباط (لاصاص) الشؤون الأهلية بإحصائهم ويتم إرسال هذه القوائم من قبل الضباط الفرنسيين على المحتشد إلى قيادة الجيش الفرنسي[3].

فمن خلال الإعلان الذي تم في 15 أفريل 1959 عن تقرير أعدته لجنة لتحقيق بطلب من "بول ديلوفريي"* (poul Delovrier) يؤكد هذا التقرير على وجود نوعين اثنين من المحتشدات، الأولى وهي المحتشدات التلقائية أي التي تم إنشاءها بسرعة لتسمح بالتطويق أو تنظيف منطقة ما ، والثانية المحتشدات التي أنشأت إراديا بمعنى في وقت

---

[1]– رشيد زبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962م)**، دارالحكمة للنشر، الجزائر ، 2009م، ص124.

[2]– يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية** ، طبعة خاصة (منقحة ومزيدة)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص354.

[3]–عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3،ط1،دار العثمانية،الجزائر،2003،ص ص 36-37.

* كان ديلوفريي مندوبا عاما للحكومة الفرنسية بالجزائر مكافا بالاشراف على مخطط قسنطينة ومراقبة تنفيذه، أنظر: محمد تقية، **مرجع سابق**، ص 378.

غياب العمليات العسكرية الواسعة وبعد بناء المشتى أحيانا[1]. حيث يذكر "لخضر بورقعة" أن غاية الاستعمار الفرنسي من إنشاء المحتشدات كان للحد من نشاط المجاهدين وعرقلة جيش التحرير من التقدم لمواقعه[2].

وتنتشر هذه المحتشدات في مختلف أنحاء البلاد، ومن أهمها: الجرف(المسيلة)، قصر الطير (سطيف)، عين وسارة (الجلفة)، تيفيشون (تيبازة)، بوسوي (رأس الماء–سيدي بلعباس)[3]، ففي سنة 1961م بلغ عدد السكان المهجرين إلى هذه المحتشدات أكثر من ثلاثة ملايين شخص أي ما يقدر بأكثر من ثلث سكان البلاد كلها، حيث سلط عليهم القهر، والبؤس، والإهانة، والأمراض، والتعذيب والقتل والتشريد، ومارس الضباط العسكريون، وضباط المصالح الإدارية عليهم مختلف أنواع التعذيب والتحقير[4]، فهذه المحتشدات جهزت بمرافق وملحقات مهمتها تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي، فعلى حد قول "سيمون دي بولفار": "قبائل برمتها أسلمت للجوع وللبرد للضرب للوباء في مراكز التجمع التي ما هي في الواقع إلا معسكرات استئصال ومواسير عند الاقتضاء للنخبة من طرف الجيش"[5]، كما كان للمحتشد قوانين صارمة تمثلت في الوقوف الإجباري للمحتشدين لساعات طويلة، وحضور المناداة ثلاث مرات في اليوم على الدوام، أداء تحية العلم الفرنسي و العقاب ينتظر كل من يرفض، وتقدم لهم وجبة الغداء عند الساعة 11 تتكون هذه الأخيرة

[1]–محمد تقية،**المرجع السابق**،ص ص 378–379.

[2]–لخضر بورقعة ، **شاهد على إغتيال الثورة**، ط2،مزيدة و منقحة، الجزائر،2000،ص ص 221–222.

[3]– محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1945–1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007م، ص423.

[4]– يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19 و20 الثورة في الولاية الثالثة** ، دار البصائر، الجزائر،2009،ص169.

[5]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص275.

على قليل مما يشبه اللحم المسلوق ومعها 150 غرام من الخبز وفي المساء يتكون طعام العشاء في قطعة مكورة من الغرس وحبتين أو ثلاث من الطماطم وبصلة واحدة[1].

و هذا ما أكده الراهب الفرنسي "لومنت" في ملاحظاته التي كشف فيها عن سوء الحالة في المحتشدات، بعد زيارته لمراكز التجمع في مناطق الأصنام، والمدية، وبالیسترو، والتي مكث فيها من14 إلى 19 أكتوبر 1959م، حيث صرح ان حوالي نصف مراكز التجمع ليس لها اي مستقبل اقتصادي نظرا لانعدام الاراضي الزراعية حولها ما جعل من سكان هذه المراكز يعتمدون كليا او شبه كلي على المساعدات المقدمة لهم، وبصفة عامة لا يتناول الناس ربع ما ندعوه بالحد الادنى للحياة اما التجهيز الصحي فهو ايضا منعدم تقريبا فعلى سبيل المثال لا يوجد سوى مشرفة اجتماعية واحدة في عمالة تيطري التي يبلغ عدد سكانها 750 الف ساكن[2]. ومنه هل نجحت سياسة الاستعمار الفرنسي بإنشائها للمناطق المحرمة والمحتشدات في قهر الثورة؟

إن النتائج التي كانت تنتظرها السلطات الفرنسية كانت مخيبة للآمال لأن الثورة جعلت من المناطق المحرمة مناطق محررة وأصبحت مركزا لإقامتها و أنشئت بها مخابئ لإيداع عتادها، و كما تسللت إلى أعماق المحتشدات وحولتها إلى قواعد صلبة واستطاعت الاتصال بالسكان داخلها وتوصل لهم الإخبار والأوامر وتأسيس الخلايا والتنظيمات التي تخدم أهداف الثورة[3].

هذا ويذكر محمد أمين بلغيث أن نتائج هذه المحتشدات كانت لصالح الثورة الجزائرية وهذا من خلال نقل الثورة من الأرياف والجبال الى القرى والمدن، فهؤلاء السكان قد عايشوا

---

[1]–جريدة المجاهد، **قوانين المحتشد طمن جحيم المحتشد–إلى جبالنا الحرة**"، الجزء الأول، العدد 1، 1958/2/19،ص08.

[2]– محمد الصالح الصديق، **كيف ننسى وهذه جرائمهم؟**، دار هومة، الجزائر،2009،ص ص 216–219.

[3]– بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م**، المعالم الأساسية، دار النعمان للنشر،(د.ب.ن)، 2012م،ص221.

الثورة عند قيامها وخالطوا المجاهدين وسمعوا منهم وتعلموا على أيديهم ونمت بداخلهم فكرة الجهاد والحرية والاستقلال كما مكنت هذه الحالة، سكان المحتشدات من الإطلاع على حقيقة ما يجري حولهم خصوصا عندما يخرج جنود الثكنات المحيطة بهم لمهاجمة الثوار[1].

المبحث الثاني: المعتقلات والسجون

لم تكن المعتقلات والسجون إلا وجها من أوجه القمع الاستعماري الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري وثورته المجيدة، لذلك جاءت كسابقاتها ترمي إلى نفس الهدف وهو إفراغ الثورة من محتواها الشعبي من خلال عزل الشعب عنها، وتحطيم معنويات المجاهدين ومنع المساعدات الضرورية عنهم ونقل الأخبار إليهم.

1.2-المعتقلات:

يطلق مصطلح المعتقل على كل مكان يجمع فيه الناس دون وجه حق وبطريقة غير قانونية مما يجعل عمله تعسفي هذا حدا للحرية الفردية التي كلفها الدستور وأول معتقل تم إنشاؤه في الجزائر كان في شهر أفريل 1955م[2]، كما عرفه عبد المالك مرتاض أنه المكان الذي يعتقلون فيه الوطنيين وكان يستعمل هذا اللفظ مرادفا لكلمة السجن فالمعتقل يعني تجميع عدد من المناضلين في مكان محروس غير السجن الكلاسيكي[3]. يتعرض من في المعتقل للعذاب النفسي، وتختلف حياة المعتقلين باختلاف الإدارة التي تسيرهم و لا يخضعون للباس معين كما في السجن[4]، ويتمتعون ببعض

---

[1]- محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق**، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص208.

[2]- خميسي سعدي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954-1962م)**، دار الأكاديمية، ط1، الجزائر، 2013م، ص ص30-31.

[3]-عبد المالك مرتاض ، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954 - 1962)** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر1954 الجزائر ،ص80

[4]- محمد الطاهر عزوي، **ذكريات المعتقلين**، تقديم أبو القاسم سعد الله، منشورات المتحف الوطني، الجزائر، 1996، ص13.

الحريات كالإطلاع على الصحف والاستماع للإذاعة وكان أغلبهم من المناضلين السياسيين[1]، و من أهم المعتقلات معتقل البرواقية وهو مخصص للمناضلين السياسيين الجزائريين، معتقل لودي شمال غرب المدية، ومعتقل عين العمرة في الأغواط، معتقل الجرف في التبسة، ومعتقلي افلو وبوسيوط في مقاطعة وهران[2].

وصل حجم الاعتقالات سنة 1956م بالجزائر العاصمة لوحدها الى 800 شخص، ليرتفع العدد سنة 1957م الى 4000 شخص، ومالبث هذا العدد أن قفز في منتصف سنة 1958م إلى حوالي 220 ألف[3]. و كان المعتقلون يمرون بالعديد من مراكز العبور، قبل فرزهم فكانوا يختارون من بين السياسيين والمثقفين والطلبة ويوزعون على حسب درجة خطورتهم كما يقدرها ضباط الأمن العسكري[4]. تباينت معاملة السلطات الفرنسية للمعتقلين باشتداد الثورة من جهة وحسب أنواع المعتقلات من جهة ثانية. فاستعمل العدو أسلوبا خاصا لاستقبال ومعاملة المعتقلين حيث سمح لهم بالنوم لمدة ساعتين فقط خلال فترة 24 ساعة، وكانت تقدم لهم وجبة محددة عبارة عن إناء صغير من الحساء مكون من ماء وملح خلال يوم وليلة بالإضافة إلى التعذيب الليلي الذي يتلقاه المجاهدون بواسطة الكلاب وضربات حراس السجن[5]، وحتى المرأة لم تسلم من عملية التعذيب وعوملت بوحشية حيث تم انتهاك شرفها وعرضها[6].

أما في الشهر الثاني يأتي دور التعبير وذلك بإحضار أساتذة مختصين في علم النفس متحصلين على شهادة الليسانس متحصلين على رتبة عسكرية (ضابط صف) ويتم تعيين كل ضابط مدرسا لثلاث أفواج أو أربعة وله مترجم (حركي) يعرف اللغتين العربية والفرنسية واللهجات المحلية كالقبائلية والشاوية للمساعدة أكثر في ميدان التعليم، فكانت مدة الدراسة في الفترة الصباحية ساعة

---

[1]–عبد الملك مرتاض ،**المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة التحريرية (1954–1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص 112

[2]– رشيد زبير، **المرجع السابق**، ص ص106–107.

[3]– محمد عباس، **مصدرسابق**، ص423.

[4]– محمد عباس ، **في كواليس التاريخ (3) ديغول ... و الجزائر أحداث و قضايا الشهادات** ، دار الهومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 161.

[5]– الرائد عمار ملاح، **وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة بوعريف**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،(د.ت)، ص 272.

[6]بسام العسلي، **المجاهدة الجزائرية**، دار الرائد، الجزائر، 2010،ص ص 30–31–

مخصصة لتاريخ شمال إفريقيا والفترة المسائية مخصصة للإجابة على سؤال أو سؤالين من طرف المدرس وفي يوم السبت فكانت الفترة المسائية تخصص لامتحان خاص بالمساجين وتكون العملية إجبارية وتنقل الأوراق إلى المكتب الخامس لدراسة الإجابات وتحليلها ومن خلالها يتم تصنيف أفكارهم وتستمر هذه العملية لمدة ثلاثة أشهر للتأثير أكثر على عقولهم وكسب ثقتهم لتسهيل عملية تصنيفهم[1].

و قد لعبت المعتقلات دورا ثقافيا ووطنيا رائعا، على عكس ما أراد لها الفرنسيون، حيث كان المعتقلون السياسيون يصرفون طاقاتهم الذهنية في عدة نشاطات فكان البعض يعلم والأخر يتعلم، وكان التدريس باللغة العربية وحتى باللغة الفرنسية بينما كان البعض الآخر يتم دراسته التي تركها من اجل المشاركة في الثورة، والآخرون يحضرون محاضرات كانت تلقى على المعتقلين من قبل إخوانهم والتي تعالج القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

2.2-السجون:

إن السجون التي عرفتها مرحلة الثورة خصصت بالدرجة الأولى للمجاهدين والأشخاص المتهمين بانتمائهم لجبهة وجيش التحرير الوطني، ويتم إلحاقهم بها بعد صدور أحكام متفاوتة في حقهم وهي تابعة للسطات القضائية، وتتمتع باستقلالها الإداري والمالي وخاضعة لنظام معين ولا يزج فيها إلا من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية من طرف المحكمة طبقا لمواد قانونية، غالبا تكون تابعا للسلطات الإدارية[3].

[1]– الرائد عمار ملاح، **المرجع السابق**،ص 273.

[2]–محمد قنطاري، **من بطولات المراة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر ، (د.ت)، ص149.

[3]–رشيد زبير، **المرجع السابق**، ص ص 143.

فقد استهدفت أغلب رجال وشبان الطبقة المثقفة من الأمة ومفكريها[1]، كما وأعلنت الإدارة الاستعمارية الحرب على الجزائريين في السجون بمعاملتها القاسية وإن كان يبدوا للجزائريين أن هذه الأماكن أرحم خاصة للذين يتم إلقاء القبض عليهم بتخطيهم المرحلة الصعبة. الاستنطاق بمراكز الجحيم و بالتالي نجواهم من الاغتيال أو الموت نتيجة التعذيب إلا ان الأمور عكس ما يتصورونه بحيث صادفوا معاملة وحشية رغم أن هذه الأماكن خاضعة لقواعد تضبطها، لكن هذا لم يمنع من وجود بعض المعاملات اللاإنسانية من أبرزها مايلي:

1-التفرقة العنصرية بين المساجين: كانت إدارة السجون تفرق بين المساجين الجزائريين والأوروبيين حيث كان يتميز الأوروبي بالامتيازات في الحمام والعلاج والحلاقة وخروجه للتجول ويحترم من قبل الحراس، كما تختاره الإدارة في مهام نبيلة بالسجن كمحاسب أو مساعد ممرض، في حين لم يكن السجين الجزائري المسلم يحظى باي من ذلك، بل كان يسخر للاشغال الشاقة والتنظيف وغيرها.

2-التفرقة السياسية بين المساجين: كانت الإدارة تفرق بين الشخصيات السياسية والمسؤولين والمثقفين الذين لهم شعبية وتأثير على المناضلين وذلك بعزلهم في قاعات خاصة ومعاملتهم معاملة قاسية، ولم تقتصر ادارة السجن على التفرقة والتمييز بين المساجين بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، مسلطة ممارسات شرسة على المساجين الجزائريين، فعند تناول الوجبات اليومية، كانت تتم بعد الإجراءات الإرهابية كالتصفيف عند سماع الجرس ثم تعطى اشارة الانطلاق، والجري السريع جدا وعند الوصول الى شباك تناول الصحون يدفع صاحب المطبخ الصحن بسرعة كبيرة وهو على درجة عالية من الحرارة بحيث يحرق يد السجين هذه الاجراءات القمعية والارهابية كان يتعرض لها النزلاء الجزائريون طيلة اليوم وطيلة الاسبوع، ولعدة اشهر، منذ استيقاظهم باكرا في الصباح والى غاية النوم في اخر اليوم، وحتى النوم

[1]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، ط خ، مج 2،عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص186.

كان محرما عليهم من حين لاخر بسبب التفتيش اليومي الذي قد يكون في ساعات متاخرة من الليل ويصاحبه السب والشتم مع الضرب العشوائي، ولم يسلم من ذلك حتى المتخلفون عقليا (ذهنيا)[1].

كانت السجون هي الأخرى مكانا للنضال الثوري، وقد لعب المساجين السياسيون دورا كبيرا في اعادة تنظيم حياة سائر المعتقلين والمساهمة بشكل أو بأخر في الكفاح التحريري وفرض الفكرة على كافة المساجين، فاعتزموا الشروع في تغيير وجه الحياة اليومية للسجناء والسهر على تحسينها تدريجيا وبعد دراسة السبل والوسائل الممكن استعمالها قاموا بتقييم لجميع الكفاءات وحددوا المهام الواجب اداؤها، وهكذا انشات لجان قاعات تتلخص مهامها في توزيع الالبسة والسجائر وبعض المواد الغذائية المسموح بها من قبل الادارة على السجناء المعوزين ممن لا يتلقون مالا من اهلهم، القاء دروس في التعليم العام، الشروع في حملة للتكوين السياسي، تنظيم نشاطات ثقافية وترفيهية ورياضية، البحث عن شتى السبل لتجنيد كافة المعتقلين عند الضرورة. ومن أهم انشغالات واهتمامات التنظيم في السجون الجزائرية الدفاع عن كرامة المساجين نظرا لإهانة المساجين وسوء معاملتهم (لا معاملة القانون العام و لا نظام المساجين السياسيين) نظم السجناء الإضراب عن الطعام، تقديم الاحتجاجات المكتوبة الى الجهات المسؤولة[2].

قدم السجناء عدة تقارير أو شكاوي للجهات المسؤولة الفرنسية عن المعاملات السيئة التي يتعرض لها المساجين الجزائريين مثل تقرير جماعة المساجين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بالسجن أو الشكوى التي رفعها السجناء بمدينة الجزائر إلى وكيل النيابة ضد المعاملات السيئة للإدارة أو كتابة رسالة من السجناء إلى المديرية بباريس عبر قناة

[1]–محمد ياحي، **سياسة التعذيب الاستعماري ابان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة**، مجلة المصادر، العدد13،الجزائر،2006.

[2]– عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة شهادة**، تق: عبد الحميد مهري، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص ص109–110.

المحامين التي تتولى فضح المعاملات القاسية التي يتعرض لها المساجين عن طريق الصحافة وتبليغها إلى الصليب الأحمر الدولي، كما توجد أساليب أخرى تمثلت في الامتناع عن الامتثال لأوامر الإدارة، ورفض التعامل مع إدارة السجن والحراس[1].

المبحث الثالث: المكاتب الخاصة

لقد قامت السلطات الفرنسية بإنشاء المكاتب الخاصة وهذا لتتبع الأهالي الجزائريين والجيش الفرنسي في محاولة منها إقناع السكان بعدالة القضية الفرنسية، من المعلوم إن الجيش الفرنسي أسس خمسة مكاتب خاصة ولكل منها عمل معين

1/ المكتب الأول خاص بالأشخاص و التعيينات

1/ BUREA PERSSONNELES EFFECTIFS

2/ المكتب الثاني للاستعلام على العدو

2/BUREAU PANSEIENEMENT SUR L'ENNEMIS

3/ المكتب الثالث العمليات والخطط

3/bureau opération plans

4/ المكتب الرابع للتسويق والتموين والتجهيز

4/bureau logistique ravitaillement matériel

5/المكتب الخامس والسادس للعمل السيكولوجي

5/bureau action psychologique

[1]– رشيد زبير ، **المرجع السابق**، ص ص 159–169.

ويختص هذا الأخير بالأمور الثلاثة التالية:

1/وضع اليد العاملة على السكان

1/la puise en main de la population

2/حماية معنويات الجيش

2/la protection de moral de larmée

3/حماية معنويات السكان[1]

3/la protection de moral de la population

وقد وجد المكتب الخامس بقيادة العقيد "لاشوروي"* نفسه منذ الوهلة الأولى في الخطوط الأمامية بالأوراس الى جانب الجنرال "بارلانج" *المتخصص في الشؤون الأهلية و الذي استقدم من هناك بخبرته في هذا الميدان و ما لبثت قريحة الثنائي بارلانج غصوا بمعية الوالي الجديد جاك سوستيل إن تفتقت في أفريل 1955م على فكرة المصالح الإدارية المتخصصة التي بدأت تظهر هنا وهناك كحبات الفطر وتشكل هذه المصالح وسيلة ممتازة في الحرب النفسية[2]، ولتبيان أهداف وأبعاد العمل النفسي مضى الوزير المقيم روبير

[1]–يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة(1954–1962)**،شركة دار الأمة للطباعة و النشر ط2،الجزائر،2010،ص168.

*– ولد الجنرال بارلانج في 24 اكوبر 1897 بمدينة بايون الفرنسية، ، رقي الى رتبة جنرال مشرفا على الحدود المغربية – الجزائرية، في ماي 1955م وضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر، منح الاشراف على ناحية الاوراس ، وفيها مارس مختلف انواع القتل والقمع والحرب النفسية ، خاصة بعد تاسيسه للمصالح الادارية المتخصصة.انظر: الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص316.

[2] –محمد عباس، **مصدر سابق**،ص396.

*–العقيد لاشوروي أحد المنظرين الكبار في الجيش الفرنسي في ميدان الحرب النفسية والحرب الثورية، أنظر: الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص187.

لاكوست• يقول في 2 جويلية 1956 أمام المجلس الوطني الفرنسي" إن عمل التهدئة ليس عمل غزو عسكري مادي يكون بمنأى عن الأمن الذي يبحث عنه، إن العمل النفسي يتوخى جذب النفوس والقلوب و تحضير اتفاقات المستقبل ذلك أننا نريد إنجاز جزائر جديدة جزائر في الإطار الفرنسي."

فإن عمل المكتب الخامس ينبني على إيجاد مناخ مناسب وأرضية ملائمة لتطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحقق نتائج حقيقية وإيجابية تتماشى ومستوى المجهودات إلا في ظل وجود شعب موال لإدارة الاحتلال[1].

للقضاء على الثورة الجزائرية اقترح الجنرالات الفرنسية عملية عسكرية كبيرة لا تتجاوز مدتها عامين اذ وافقت المحافظة العليا للسلطة العسكرية الفرنسية على مخطط مكافحة المقاومة في الجزائر وذلك بالضغط العسكري على جيش التحرير الوطني برا وجوا وبحرا، وهذا باستعمال كل العتاد الحربي اللازم وتجريب القنابل المحرمة دوليا ضد المجاهدين الذين كان العدو يسميهم بقطاع الطرق واللصوص والخارجين عن القانون، إلا أن هذه العملية ستكلفها ميزانية ضخمة والنتيجة مجهولة، وتزعج العالم بهذا العمل البربري اللاخلاقي وعليه اختارت طريقة أخرى غير مكلفة وترضي المجتمع الدولي للوصول إلى هدفها، وهي الاعتماد على السلطة المدنية التي بإمكانها أن تقوم بتوعية كبيرة في وسط الشعب الجزائري وخاصة في الأماكن الريفية والجبالية حيث توجد كثافة سكانية هائلة تستغل لصالح فرنسا في

•ولد روبير لاكوست 05 جوان 1892م بأزيرات بالدوردوني تنصب عدة مناصب في الدولة، عين حاكم عام للجزائر محل جاك سوستيل في 06 فيفري 1956م، انظر، رشيد زبير، **المرجع السابق**، ص44.

[1]–لخضر شريط و آخرون، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر**،طبعة خاصة، ص ص 307–308.

الانتخابات معتمدة على منظمة الفرق الإدارية المتخصصة، ورؤساء البلديات أن يعاملوا المواطنين معاملة تليق بهم وبهذا تصبح الجزائر فرنسية بإرادة شعبها[1].

[1]- Claude paillat dossier secret delalgerie 13 mai 1958/ 28 avril 1961 imprimeries oberthur ،rennes-paris p 366.

الفصل الثاني

المصالح الادارية المتخصصة و مهامها المدنية والعسكرية

المبحث الأول: انشاء الفرق الإدارية المتخصصة.

المبحث الثاني: تشكيل وتوظيف المصالح الإدارية المتخصصة.

المبحث الثالث: المهام المدنية والعسكرية للمصالح الادارية المتخصصة.

المبحث الأول: إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة

حاولت الإدارة الاستعمارية القضاء على الثورة بمختلف الطرق و الأساليب فجندت كل إمكانياتها العسكرية، و طرحت العديد من المشاريع الإصلاحية على غرار مشروع جاك سوستال، و بالموازاة مع ذلك لجأت إلى ما يسمى بالحرب النفسية للتأثير على الجزائريين فأنشأت لهذا الغرض العديد من المصالح المتخصصة في العمل النفسي منها المصالح الإدارية المتخصصة .

1.1- تعريف المصالح الإدارية المتخصصة:

أنشئت المصالح الإدارية المتخصصة سنة 1955م و ظهرت هذه التسمية رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة في القرار المؤرخ في 1956/09/26م، بدأت فكرة تجسيدها في 30 أفريل 1955م عندما قام "جاك سوستال"• بإنشاء قيادة ميدانية وعسكرية بمنطقة الأوراس حيث استقدم المئات من ضباط الشؤون الأهلية الذين تدربوا في مدرسة المارشال ليوتي بالمغرب الأقصى وتخصصوا في كيفية الاتصال بالسكان الأهالي وفي دراسة عادات وتقاليد المجتمع الريفي واتقنوا لهجاته وقد أسندت هذه المهمة إلى الجنرال "غاستون بارلانج " في ماي 1955م[1]، كانت تسمى في الريف ب: les sections spécialisées Administratives (SAS) وفي المدينة تسمى المصالح الإدارية الحضارية

(SAU) les sections administratives urbaine.

•عين جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر في فيفري 1955م، اعتمد سياسة القبضة الحديدية ضد الثوار و أسس لجنة الاصلاحات السياسية و اعتمد سياسة الاصلاح الزراعي و المالي و الاجتماعي مع الشعب لكي يبعده عن الثورة، أنظر: يوسف مناصرية، **دراسات و أبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962م**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013م،ص 333.

[1]- محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص143.

وكانت هذه المؤسسات عبارة عن تنظيمات شبه عسكرية تقع تحت خانة إطار العمل المزدوج (السيكولوجي والاجتماعي) وهذا لغرض حفظ الهدوء في الأرياف والمدن[1]، ويتمثل الدور الأساسي لهذه الأقسام في الاحتكاك بالمسلمين الجزائريين في الريف و التقرب منهم بهدف الحصول على معلومات منهم حول الثورة و الثوار تخدم القوات العسكرية الفرنسية وتمكنهم من القضاء عليها وذلك مقابل خدمات اجتماعية تقدم إليهم في شكل توفير العمل و الغذاء و التعليم قصد تحسين مستوى معيشتهم[2]، وهذا ما أكده "أرقو" الذي أعتبرها وسيلة للمراقبة والحماية ولإبعاد الشعب وعزله عن الثورة[3]، لهذا نجد أن اغلب مستخدمي هذه المصالح تم انتقائهم من المؤسسة العسكرية فهم إما ضباط في مصلحة الشؤون الجزائرية والصحراوية أو مجندون أو احتياطيين أو ضباط عاملون من مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي، فكانت لها مصالح متعددة مقسمة إلى أقسام وهي: مصلحة الحالة المدنية، مصلحة الاستعلامات، مصلحة الإدارة، مصلحة الدعاية، مصلحة التنشيط، مصلحة السيكولوجية[4].

انتشرت هذه المصالح في الأرياف أولا، بعدها انتشرت بسرعة في المناطق الحضارية بالمرسوم الصادر في 1956/11/27م ينص على تأسيسها في المدن التي يقطنها أكثر من 100.000 نسمة قبل صدور قانون 1957/07/27 ليحدد من جديد عدد سكان المدن ب30.000 بحيث كانت ناحية الجزائر تضم 12 مصلحة إدارية حضارية[5]. فيذكر محمد

---

[1]–محمد العربي سعدوي، **المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر، الولاية ، البلدية (1516–1962)**،ديوان المطبوعات الجامعية،2006،ص207.

[2]– عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954–1962م**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر، 2013م،ص233.

[3]– رشيد الزبير، **مرجع سابق**، ص42.

[4]– الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص175.

[5]–جمال خرشي، **الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر (1830–1962)**،تر:عبد السلام عزيزي،ص491.

عباس أن هذه المصالح بدأت تظهر هنا وهناك كحبات الفطر وتشكل وسيلة ممتازة للحرب النفسية لتعدد اختصاصاتها[1].

2.1- الجذور التاريخية للمصالح الإدارية:

إن فكرة خلق مجال وهمزة وصل بين الإدارة الفرنسية والأهالي الجزائريين لم تكن حديثة الولادة وإنما تعود جذورها إلى السنوات الأولى من الاستعمار الفرنسي من خلال إنشاء المكاتب العربية (بيرو أراب) التي لا تحمل من العربية إلا اسمها، واجه الفرنسيون صعوبات كثيرة عندما حاولوا أن يتوسعوا ويبسطوا نفوذهم في الجزائر لامتناع الأهالي التعاون مع فرنسا ومهادنتهم، فتقرر عام 1833 إنشاء هيئة خاصة مكلفة بجمع المعلومات حتى يتسنى لها مراقبة ومتابعة شؤون الأهالي الجزائريين واعتبارها كجسر يربط بين الفرنسيين والجزائريين بحيث نجد أن هدف "الدوق دي رفيقو"(Rovigo) الحاكم العام للجزائر عام 1833م (2) من إنشاء "الديوان العربي" هو الاعتماد على المترجمين والمختصين في الشؤون العربية من أجل الاتصال برؤساء القبائل في جميع أنحاء الوطن وطمأنتهم بأن الإدارة العسكرية الفرنسية تنوي إلحاق أي ضرر بهم إذا تعاونوا معها[2].

والحقيقة أن تلك الإدارة لم تكن تهتم بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر، لذلك ارتكزت على هذه الأهداف لتحقيق غايتها والتي تمثلت في مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم، والعمل على إخضاعها

1- - محمد عباس، المصدر السابق، ص397

- **الدوق روفيقو** : ولد في 1774 بفرنسا ، اكتسب خبرة كبيرة في الحروب النابليونية ، ترقى إلى رتبة جنرال ،عين سفيرا لدى روسيا في 1807، ثم وزيرا للشرطة 1810- 1814،عين قائدا عاما في الجزائر في 28 ديسمبر 1831،اتسم عهده بالقمع و ارتكب عدة مجازر في حق الشعب الجزائري منها مجزرة العوفية ، عزل يوم مارس 1833بسبب مرض أصابه ، توفي يوم 27 جوان 1847 بباريس . للمزيد انظر : بن يوسف تلمساني : **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830-1870** ، رسالة دكتوراه ، جامع الجزائر 2005، ص 55.

3 - محمد بن ابراهيم جندلي، **في فصول العذاب شيىء من التاريخ والنضال والمعاناة**، ج2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص51-53.

للسلطة الاستعمارية، مراقبة الزوايا و القادة الروحيين، ومساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم[1].

أول شخص عين لإدارة الديوان العربي هو النقيب "لامورسيار"(1833-1834م) كونه كان يحسن التكلم باللغة العربية، وفي عام 1837م تحولت هذه الهيئة إلى إدارة الشؤون العربية، كانت مسؤوليتها تتمثل في تسهيل عملية الاتصال برؤساء العشائر والتفاوض معهم ونظرا لازدياد دور العملاء في مساعدة الجيش الفرنسي قرر بيجو عام 1844م أن يؤسس بصفة رسمية المكاتب العربية التي أنشئت من قبل الجنرال Trezel في أفريل 1833م وعهد بها إلى الجنرال Lamoriciere[2]، فكانت بذلك الوسيلة الأساسية التي يستعين بها المستعمر الفرنسي لإخضاع الجزائريين. فتمثلت مهمتها الرئيسة في تقوية نفوذه وإحصاء الأراضي والتعرف على مجاري المياه وأخذ فكرة عن التنظيم السياسي الموجود في أوساط العشائر وتحديد نوعية المداخيل المالية للحصول على الأرباح كبيرة من خلال جمع الضرائب والقيام بدور القضاة حيث يشرفون على عملية تنفيذ الأحكام القضائية وتعديلها إلى غاية حلها بموجب القرارين الصادرين بتاريخ 10/24و1870/11/10م[3]. فالحقيقة أن المكاتب العربية أحدثت بهدف إحكام المراقبة على تحركات السكان الجزائريين وإخضاعهم نفسيا ومحاصرتهم معنويا، وإحباط كل توجه معاد للجيش الفرنسي أو معاكس للإدارة الفرنسية في الجزائر، وهذا ما جعل أسلوب المكاتب العربية في الواقع نوعا من الحكم العسكري المعتمد على الإرهاب والقمع، فهو يندرج ضمن طرق الإخضاع غير المباشر ويعتبر احد مناهج الحرب النفسية[4].

---

[1]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(418 ق.م-1962م)**، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2002، ص ص198-202.

[2]- الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص193.

[3]- عمار بوحش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962،ط1**، دار الغرب الإسلامي،بيروت،1997، ص ص130-131.

[4]-ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وافاق**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2009،ص ص30-31.

3.1- ظروف إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة:

اعتمد ظهورها على جملة من العناصر التي تتكون منها ظروف ذلك العصر، فقبل تعيين "جاك سوستيل" على رأس الإدارة العامة كان هناك تفاهم واتفاق حول وجهات النظر حول الحل الذي يجب اعتماده للمسألة الجزائرية، فعندما بلغ السيد "ج. هيرتز" "Ghirtz" الذي كان نائب رئيس بسكرة من 1952 إلى 1956م، باحتمال حدوث ثورة جنوب شرقي مقاطعته بقيادة الباش أغا الفلاني فقام بتبليغ السلطات ولكن دون فائدة فانتقل يوم 24 أكتوبر 1954م إلى "منطقة مشونش" لمقابلة "فرنسوا ميتران" وزير الداخلية حول الاوضاع العامة[1]. وبهذا انضم بطلباته الى طلبات الإصلاحات الجنرالين، الجنرال "سبيلمان" رئيس فيلق في منطقة قسنطينة عام 1954م، وصف نقائص النظام العسكري، والجنرال "شيريير" قائد الناحية العسكرية العاشرة الذي طالب على فيالق إضافية، (مكاتب عسكرية للعمل و الاستخبار) لأنه كان يدعو منذ زمن بعيد الى توأمة بين السلطات المدنية والعسكرية.

وفي نهاية عام 1954م وبداية عام 1955م دعت ثلاث شخصيات إلى إجراء إصلاحات سياسية ووسائل عسكرية إضافية وإنشاء مكاتب أو ضباط مختصين في الشؤون الإسلامية وهم في حقيقة الأمر مختصون معربون في الاستخبارات والتحرك والتنسيق بين السلطات[2].

هذه الأفكار نفذها الجنرال "جاك سوستيل" وهو مبرز في الفلسفة وباحث في علم الأعراق، وصل الجزائر يوم 15 فيفري 1955م وشكل حكومته، وكان من بين معاونيه العقيد كونستانس احد قدماء الهند الصينية، وجيرمان تيليون باحثة في علم الاعراق والتي درست كثيرا منطقة الأوراس، والرائد فانسان مونتاي احد قدماء شؤون الأهالي.

---

[1]- قريقور ماتياس، **الفرق الادارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع 1955-1962**، ط1، تر محمد جعفري ، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص ص21-23.

[2]-نفسه ،ص24.

قام سوستال بجولة عبر مناطق الأوراس (باتنة، مشونش، بانيان، أريس، خنشلة، تبسة، ثم منطقة القبائل فالجزائر العاصمة) وأثناء زيارته هذه لاحظ وجود ثلاث مشكلات أساسية تتمثل في سوء تسيير للجزائر تحت نظام البلديات المختلطة التي تم انشاؤها في ديسمبر 1875م والتي قسمت إلى دواوير وأمشاط كان يسيرها محافظون بمساعدة موظفون مسلمون، حيث كتب جاك سوستال في هذا الشأن يقول: " كانت الادارة تطفو على سطح بحر عميق مثل زورق بدون ربان، لا تعرف كيف تجري التحقيق"[1]. والمشكلة ثانية هي فشل جميع عمليات التمشيط الكبرى في المنطقة العاشرة، وهذه العمليات كانت محل انتقاد العديد من الضباط الفرنسيين لاستخدامها المفرط للقوة، والطابع غير الدقيق والمضر للقمع .

والمشكل الثالثة تتمثل في نقص المعلومات الضرورية لنجاح أية عملية عسكرية، والسبب هو غياب العلاقات مع السكان، عام 1955م قرر الجنرال "جاك سوستيل" بإنشاء قيادة مدينة وعسكرية بالأوراس فأوكلها للجنرال "قاستون بارلانج" يوم 30 أفريل 1955م والذي بدوره عمل على إقامة عملية نموذجية بالأوراس بفريق يتكون من 19 ضابط من قدماء شؤون الأهالي و9 ضباط من الشؤون الصحراوية لكنه من خلال التعريف بهذه المصالح وجذورها التاريخية.

و هنا يتبادر إلى أذهاننا هذا التساؤل ذهنيا كيف أو من أين استوحى الجنرال" سوستيل" هذه الفكرة والإسراع بتعميمها بالجزائر بداية من الأوراس؟

بعد انتقاله إلى المكسيك ومشاركته في حركة الأهالي وتأثره بالتجربة المكسيكية سنة 1932م فكان المعلمون والمساعدون الاجتماعيون والأساتذة ينتقلون من قرية إلى أخرى لتربية الهنود والغاية هنا هي الهنود في الطائفة المكسيكية وهذا ما سيطبق في الجزائر من خلال الاندماج ونقل التحديثات المكسيكية من الهنود إلى المسلمين في الجزائر وهذه

[1]– قريقور ماتياس، **مرجع سابق** ، ص25.

المشاكل الثلاث هي التي كانت وراء إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة والأمر الذي جعله في ديسمبر 1955م يبادر بإنشائها بتاريخ 26 سبتمبر 1955م وأنشأ 700منها .

و من هنا فقد كان إنشاء هذه المصالح يعود إلى 1955م لمنع الشعب من دعم الثورة و حسب رأي محمد الصغير الهلايلي فإن من بين الأسباب التي أدت إلى نشر هذه الفرق في الأرياف والمدن يعود غلى أربعة عوامل منها : فشل العمليات العسكرية الكبرى أمام ضربات الثوار، سوء تسيير البلديات الريفية وفشل القياد والباشا آغات وأعوانهم في كسب ثقة السكان، نقص المعلومات بين إدارة الاحتلال والسكان الأصليين، فشل المكاتب الإدارية والمتصرفين في البلديات المختلطة ومن بين الأسباب كذلك سارع المكتب الخامس في نشر الضباط المتخصصين بغية جلب نفوس وقلوب الجزائريين المسلمين وخلق مناخ يساعد على تطبيق الإصلاحات الفرنسية، ففي مطلع 1955م أحضر من المغرب إلى الأوراس 18 ضابط من المتخصصين في الشؤون الأهلية ثم أضيف لهم 250 ضابط[1].

غير أنها ارتكزت في إنشائها على العمل الاستخباري وأدركت أنه باستطاعتها القضاء على جبهة التحرير الوطني إذ استطاعت اختراقها وأخذت السلطات الفرنسية منذ البداية في استعمال خبرتها الطويلة من حيث نظامها العسكري(تسليح الأفراد عددهم، رتبهم، مصادر التسليح والتموين وغير ذلك....) مع تركيز الرقابة الشديدة للشعب وتعيد إحصاءها.

فمؤسسة لاصاص SAS هي في حقيقة الأمر امتداد لمؤسسة المكاتب العربية طبقا لمحتوى قرار 1955م، فهي مؤسسات مماثلة ومتشابهة لكن الاختلاف الوحيد هو أن الفروع الإدارية الحضرية تعمل وتتدخل في المناطق الحضارية إذ استحدثت في أول الأمر في المدن التي يزيد عدد سكانها على 100 ألف ساكن بعدما كانت 30ألف ساكن ونظرا لفعالية هذا الجهاز

[1]–قريقور ماتياس، **المرجع السابق**،ص28.

والدور الذي قام به في مقاومة الثورة، فقد دعم بشكل واسع إلى أن وصل إلى 451 مركز موزعة كالآتي:

منطقة الجزائر 145،منطقة وهران 81 مركزا، قسنطينة 185، وإقليم الجنوب 35 مركزا، وقد استخدمت هذه المؤسسات عدد كبير من الموظفين والأعيان و المتخصصين، بلغ عددهم كالتالي[1]:

815 ضابط محترف،354 ضابط احتياطي،644 ضابط صف، و 2881 ملحق بالمصلحة 19117(مخازن قومية وحركة) كما كانت هذه المصالح في الأصل مكملة للمكتب الخامس والذي يختلف عن المكاتب العربية في مسألة الاختصاصات فقط وهذا ما أكده "روبير لاكوست" بقوله: "إن الفصائل الإدارية المتخصصة(SAS) التي أنشأت هي استمرار تقليد المكاتب العربية" لأنه في الحقيقة مكاتب الشؤون الأهلية أنشأت كرد فعل للتنظيم السياسي للثورة الذي أقره مؤتمر وادي صومام، كما أن تأسيس مثل هذه الفرق لم يقتصر على الجزائر فقط بل شمل فرنسا أيضا، حيث نجد أن باريس وحدها جند لها "موريس بابون" أكثر من 850 رجل[2].

[1]–عمار قليل، **المرجع السابق**، ص ص 109–110.

[2]–لخضر شريط، **المرجع السابق**، ص309.

المبحث الثاني: تشكيل وتوظيف ضباط المصالح الإدارية المتخصصة:

باعتبار ضباط الشؤون الأهلية أو ضباط المصالح المختصة العنصر الأساسي في عملية التهدئة التي طبقها الحاكم العام الفرنسي جاك سوستال، أسندت لهم مهمة الاشراف على مراكز المصالح الادارية وتنفيذ إستراتيجيها فكيف تم تشكيل المصالح الادارية المتخصصة وعلى أي أساس تم توظيف الضباط فيها؟

1.2- تشكيل ضباط المصالح الإدارية المتخصصة:

تتشكل المصالح الإدارية المختصة من :

- رئيس المصلحة : يكون عموما ضابط سابق للشؤون الإسلامية.
- نائب المصلحة وهو ضابط صف.
- ثلاث ملحقين جزائريين كاتب(الترجمة) ومحاسب(المالية) وخوجة(الاتصال بين الإدارة الفرنسية والأهالي) ومستخدمين صحيين(أطباء وممرضين) وفرقة إضافية تدعى الحركى يجندهم ضابط المصلحة ويتراوح عددهم بين 30 إلى 50 عنصرا.

يخضع ضابط المصلحة الإدارية الخاصة للسلطة المدنية المتمثلة في رئيس الدائرة والسلطة العسكرية المتمثلة في عقيد أو قائد القطاع العسكري[1].

بلغ عدد المصالح الإدارية المتخصصة 192 في جانفي 1958 ثم ارتفع إلى 520 سنة 1959م ليصل في سنة 1960 إلى 697 .

[1]-جمال خرشي، **مرجع سابق**،ص ص 490-491.

أما عن الأماكن التي تتواجد فيها المصالح الإدارية المختصة فقد اختيرت بعناية فائقة، إذ نجدها في مزارع محصنة وفي المداشر والقرى وفي بنايات أعيد تهيئتها، وفي خطوة ثانية بنيت لها أبراج خاصة وصل عددها إلى 270 برجا تسير من طرف 700 مصلحة تابعة للشؤون الأهلية، وتمتد مسؤولية المصلحة على مساحة تتراوح بين 150ك/م إلى 250ك/م يقطنها حوالي 2000إلى 3000 نسمة، وتضم هذه في أغلب الأحيان تجمعا لعدد من المصالح منها مدرسة، مركز تدريب، قاعة المعاينة والعلاج موضوعة تحت إمرة طبيب، وكالة بريدية، سوق، سكنات عائلية لسلك الموظفين، ومركز إداري وفلاحي[1].

2.2- توظيف ضباط المصالح الإدارية المتخصصة:

على الراغب في الالتحاق بصفوف ضباط الفرق الإدارية المتخصصة ، أن يكون متطوعا، حيث يجب أن يقدم طلبا للقيادة العسكرية وإلى الحكومة العامة في الجزائر ويكون التجنيد ضمن الضباط العاملين أكثر من الاحتياطيين، فالنشرة التي تم نشرها ضمن الثلاثي الأول من عام 1958م توضح شروط التسجيل وتعويضات ضباط الفرق الإدارية، فللضابط بالموقع تعويض الرتبة ب24960 فرنك، وما إن يصبح ضابطا يحصل على تعويض الشؤون الجزائرية الذي يرتفع حسب الرتبة بين 9000 و 18000 فرنك مع تعويض التمثيل ب5000 فرنك، أما بالنسبة لضابط الاحتياط يجب أن يتحول إلى وضعية "ضابط احتياط في حالة عامل" (ORSA) لفترة تتراوح بين 6 أشهر و3 سنوات قابلة للتجديد محددة ب 15 سنة من الخدمة[2]، ورغم كل هذه الحوافز المالية كان عدد المتطوعين غير كاف نتائج هذا النقص قبول كل الذين تقدموا بالطلب دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية الأشخاص، فالعقيد "إينوكس" (Y.NIOX) يوضح حقيقة أن وظيفة ضابط الفرقة الإدارية المتخصصة كان يشغلها دون تمييز، رائد أو مساعد أول أو ملازم أول احتياطي مهما كانت الأقدمية في

[1]-الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص .177

[2]- قريقور ماتياس، **مرجع سابق**، ص 35.

الرتبة مع قليل من الأمل في الترقية، فالشؤون الجزائرية إذن كانت تتشكل في الغالب من الضباط الاحتياطيين، وتوضح دراسة لخانة التعيينات بالشؤون الجزائرية في كشوف الاتصال أنهم يأتون من ثلاثة أسلحة(المشاة، المدرعات، الخيالة، وحتى سلاح الجو)[1].

كما قامت المصالح الإدارية بتشكيل مفرزة لحماية المصالحة وموظفيها، مشكلة من عناصر "المخزن" يتراوح عددهم بين 30 إلى 50 عنصرا وعتاد مادي يتمثل في عدد من السيارات والشاحنات، جهاز إرسال واستقبال، كمية من الأسلحة والذخيرة، وعدد من المجندات الفرنسيات المساعدات الاجتماعيات[2]. بالإضافة إلى الاستعانة بقوة ثالثة تمثلت في الحركى

و يذكر علي الكافي في مذكراته، أن الفرق الإدارية قامت بتجنيد أو محاولة الاتصال الدائم بالشباب القادمين من الجزائر بعد إضراب 8 أيام لمعرفته أنهم لا ينسجمون مع الحياة الشاقة في الجبال، وكانت توحي لهم أنهم معرضون للتمييز من طرف ج.ت.و، ولهذا فإن أغلبيتهم الساحقة كانت محل شبهة، فجنود كانوا مخلصين للثورة وانقلبوا بدافع القلق والاستياء أو تحت غطاء الحركة الوطنية الجزائرية (MNA)[3].

قبل التحاق هؤلاء الموظفين بمراكز عملهم يتلقون تكوينا إداريا متخصصا ومبادئ اللغة العربية واللهجات المحلية، ودروسا في علم الاجتماع الإسلامي، زيادة على تربصات تطبيقية ورحلات دراسية مع إمكانية مزاولة الدراسة عن طريق المراسلة، ويدوم هذا التكوين سنة دراسية كاملة وفي هذا السياق كانت الدفعة الأولى المتخرجة مشكلة من القادمين من الهند الصينية[4].

---

[1]–نفسه،ص ص 36–39.

[2]–رشيد أو عيسى، **كراسات هاتموت الست مائص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين**،تر: المعراجي و عمر المعراجي،(د.د.ن) ، الجزائر،2010،ص ص 213–392.

[3]–علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962)**،ط2،منقحة و مزيدة، دار القصبة، الجزائر،2011،ص129.

[4]–الغالي الغربي ، **المرجع السابق**، ص178.

و تشير الإحصائيات أن 15 بالمائة من عدد الضباط يعرفون اللغة العربية والقبائلية و 50 بالمائة بإمكانهم أن يراقبوا مترجميهم إذ كل الضباط يتمتعون بأوليات اللغة العربية. لم يكن الضباط يتلقون الدروس النظرية في التكوين فحسب بل كانوا مجهزين بكراسات(بمثابة فهرسة إدارية) مع كشف شهري للاتصال، هذه النشرات تتضمن المراسيم والنظم المتعلقة بالفرق الادارية المتخصصة وكذلك الطريقة التي يتعامل بها مع السكان ويقوم بها عندهم ومعلومات مفصلة عن المشاكل الادارية والسياسية والاقتصادية[1].

[1]–قريقور ماتياس، **المرجع السابق**،ص ص 48،45.

المبحث الثالث: المهام المدنية و العسكرية للمصالح الإدارية المتخصصة:

استرسلت المصالح الإدارية في تنفيذ مخططها الذي أنشئت من أجله ألا وهو مراقبة الجزائريين والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة، ومن ثمة تدمير التنظيم الذي أقامته جبهة التحرير الوطني بين السكان، كل هذا تحت غطاء أنها تريد التقرب من_السكان الجزائريين وفهم عاداتهم وتقاليدهم لخلق جسر بين الإدارة الفرنسية والأهالي، ورغبتها في تقديم المساعدات لهم، فماهي المهام التي اعتمدتها في تنفيذ ذلك؟

1.3-المهام المدنية:

1.1.3-المهام الإدارية:

من المهام الإدارية التي حددتها المراسيم الفرنسية لضابط المصلحة الإدارية الأهلية، انه يمثل السلطة المركزية ومسؤول الحالة المدنية والوسيط بين الإدارات والحكومات، زيادة على إشرافه على المفوضيات الخاصة، زيادة على أنه يحدد ويرسل إلى وكيل الوالي الاحتياجات المحلية الخاصة ، ومنه يتضح أن ضابط المصلحة الإدارية يلعب دور رئيس البلدية والمجلس البلدي في آن واحد، ومن المهام الإدارية الأخرى التي كلفت بها هذه المصالح تحضير الانتخابات العامة والبلدية ودفع السكان للمشاركة فيها، كما كان لهذه المصالح مهمة إدارية أخرى تمثلت في القيام بعمل إحصائي لعدد السكان على مستوى كل مركز حيث سارعت الحكومة الفرنسية إلى إقامة فروع متعددة في مراكز المصالح الإدارية المتخصصة يتم فيها الإعلان عن الوفاة والولادة واستخراج البطاقات التعريفية وتقديم طلبات القروض الفلاحية واستلام منح التقاعد وتسوية أوضاع المحاربين القدماء[1].

ارتكزت مهمة رئيس الصاص على ثلاثة مهام رئيسة و هي :

[1]-الغالي غربي، **مرجع سابق**،ص ص 179،180.

– تمثيل الإدارة المركزية حيث أنه ينسق ويوجه النشاطات الإدارية المختلفة من الزراعة، الصحة، مد الجسور، وشق وتعبيد الطرق، فضلا عن الإشراف على البريد حسب احتياجات السكان ضمن نطاق اختصاصه .

– تدعيم القضاة المحليين إلى جانب كونه مستشارا تقنيا .

وعليه فإن العمل السيكولوجي لرئيس الفصائل الإدارية يأخذ صورا وأشكالا عدة فإن الجزء الهام من نشاطه يكرس لتعزيز المجال الاقتصادي والاجتماعي والسهر على مراقبة إنجاز الأشغال ذات النفع العام نظرا لما تنطوي عليه من تأثير مباشر على الشعب ذلك أنه يبصر عن كثب فعالية الأداء ومردودية العمل الذي يقوم به القائمون على الفصائل الإدارية[1].

سارعت الحكومة الفرنسية إلى إقامة فروع إدارية متعددة الأغراض في مراكز المصالح الإدارية المختصة يتم فيها الإعلان عن الولادات والوفيات واستخراج بطاقات التعريف، وتقديم طلبات القروض الفلاحية وتسوية أوضاع المحاربين القدماء.[2]

فبالنسبة لمراكز المهام الإدارية تم وضع أعداد من العساكر لتسيير الإدارة في شهر أفريل 1959م من طرف جيش الاحتلال بحيث بلغ عدد الرجال 696 فردا منتشرين في شمال الجزائر والمناطق الداخلية فكان عدد الإطارات الإجمالي الذي يتكون من 1192 ضابطا و659 ضابط صف و1579 من المجندين الفرنسيين و1102 من أفراد القوات الخاصة في شمال إفريقيا يعني (المسلمين) فوصلت قواعد الفصائل الإدارية المتخصصة سنة 1960م إلى 40 قاعدة[3].

[1]–لخضر شريط، **المرجع السابق**،ص ص 313،314.

[2]–عبد القادر نايلي، **المصالح الإدارية المختصة وإستراتيجية الثورة في مواجهتها 1955–1962م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2011–2012، ص86.

[3]–يوسف مناصريه، ، **المرجع السابق**،ص200.

2.1.3-المهمة الاجتماعية و التربوية:

تمثلت المهام الاجتماعية والتربوية للفرق الإدارية المتخصصة في تمكين المسلمين ومساعدتهم على بلوغ نفس مستوى النمو لدى الفرنسيين والاستفادة من العلاج المجاني وفتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص، ومركز المساعدة الصحية المجانية[1] Assistance médicale Gratuite (AMG)التي يشرف عليها الجيش الفرنسي والصليب الأحمر الفرنسي، كما توزع المواد الغذائية مثل الدقيق والحليب ووصلات الحبوب والملابس والأدوية[2].

3.1.3-المهام الاقتصادية:

فهذه المهمة الاقتصادية سوف تكون أكثر حيوية وسيكون لها الأثر البالغ عندما يقوم العسكر بعملية حشد مكثف للسكان لمنع جيش التحرير الوطني من الدعم الضروري، مما عاد بفوائد كثيرة على الفرق الادارية المتخصصة فاتخذ العمل الاقتصادي في هذا الاطار عدة اشكال سواء ببناء مساكن جديدة وكذلك بتحسين الزراعة والرعي.

أ- بناء السكنات الجديدة:

سمحت سياسة الإصلاحات للجنرال "ديغول" والتي احتاجت الاعتماد على غلاف مالي في سنة 1959 بتمويل عدة مشاريع هامة من بينها بناء 9 آلاف مسكن بالأرياف، وقد برمجت سكنا قدر ثمنه ب2500 فرنك قديم، ويتضمن حجرتين ومطبخا وفناء محاطا بسياج، ولكنها لم تفكر في الملحقات ولا وضعتها في الحسبان علما أن السكان كانوا من مربي الماشية، كما انتقد داندوك هذه البنايات السكنية واصفا إياها أنها مبردات للشتاء ومسخنات للصيف لما لاحظه من جدران مبنية بالطوب الإسمنتي المجوف ما جعل هذه

[1]-قريقور ماتياس،**مرجع سابق**، ص85

[2]-الغالي غربي،**المرجع الس**ابق ،ص 180.

السكنات تفتقر إلى صفة العزل للحرارة والرطوبة، كما أن المنازل التي تنجزها المحافظة من أجل إعادة البناء الريفي، بدون سقوف عازلة وبدون مدخنات ولا حتى مأوى للماشية ولا مخازن للمحافظة لتخزين الغلة.

تبعا لذلك سيقوم داندوك مع مهندسيه بتغيير مقاييس المحافظة من أجل إعادة البناء الريفي، بالطوب الترابي الذي يتوفر على صفة العازل للحرارة والرطوبة، فضلا عن كونه رخيص الثمن، وبناء الجدران على أسس صلبة من الإسمنت لاتقاء تسرب الماء، كما توسيع فتحات المنازل بشكل يسمح دخول الضوء إلى الحجرات بالقدر الكافي، وتم انهاء أشغال بناء المساكن الأولى في شهر فيفري 1961م[1].

إلا أن سياسة بناء القرى الجديدة اصطدمت بعدة مشاكل منها بعد القرى الجديدة عن مناطق السكان الأصلية، ورغبتهم في العودة إلى أراضيهم، ثقل العقليات، عدم تكييف النموذج السكني مع الظروف المناخية والحياة الجزائرية، ضغوط المنظمة السياسية الإدارية وجبهة التحرير الوطني[2].

ب-تطوير الزراعة و تربية المواشي:

كانت أوضاع الزراعة في الجزائر سيئة جدا وهذا راجع إلى الظروف المناخية الصعبة فمردود الهكتار الواحد في إقليم الفرقة الإدارية المتخصصة لا يتعدى أربعة قناطير في الهكتار ، وعليه قامت الفرق المتخصصة بتجنيد كل ما أتيح لها من وسائل لتغيير الأوضاع إلى الأحسن ولذلك قام "ف.فانسان" بتوفير ممرن مختص في شؤون البادية، هدفه تفضيل جهد التكوين والتجهيز لرفع مستوى المحصول كما تم غرس ألف شجرة مثمرة .

[1]- قريقور ماتياس، **مرجع سابق**، ص ص112-114.

[2]- نفسه، ص ص115-116.

إن إعادة توزيع الأراضي من أهم الإجراءات المتخذة في ميدان الزراعة من مخطط قسنطينة، فصندوق تمليك الأرض والاستغلال الريفي هو المخول لاستعادة أراضي المعمرين وإعادة توزيعها على الفلاحين، وعلى المعنيين أن يرافقوا عملية إعادة توزيع الأراضي بمساعدة مادية وفنية إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل إذ لم تكن هناك متابعة لتدعيم الفلاح كي يحتفظ بنفس المردود،كما أنها أظهرت طريقة تفكير الفلاح الذي كان يرى في العمل وسيلة للبقاء على قيد الحياة على المدى القصير وليس استثمارا للمستقبل، وهذا ما أكده م.كونيخيرو[1].

لقد حقق ضباط الفرق الإدارية المتخصصة عدة انجازات في ميدان تربية الماشية فالمحتشدات والمناطق المحرمة كادت أن تقضي عليها نهائيا،حيث طلب ن. داندوك من السلطات العسكرية أن ترخص للرحل وقطعانهم كما طلب منهم معالجة مشاكل المياه والرعي

وقد أقام لهم"س.بوتيه" شبكة من المياه الصالحة للشرب وكما كانت تنظم حصص لتلقيح المواشي، وقد ذهبت الفرق الإدارية المتخصصة في انجازاتها إلى أبعد من ذلك بكثير،فقامت بعمل تطهير للمسابح الخاصة بالغنم، كما بذلت جهودا جبارة لمصلحة الرحل في المناطق الصحراوية والجرداء بإقامة مناطق للرعي وتوفير رخص المرور لمواشيهم وبناء هياكل خاصة بالآبار،إضافة إلى معالجة الماشية بل حتى انتقاء الأنواع، وعليه تم إنشاء فرق إدارية متخصصة من الرحل سنة 1960م[2].

ج-العلاقة مع الإدارة:

ينظر بعض الضباط إلى الإدارة على أنها عقبة فيلومها ن. داندوك على تقاعسها مؤكدا أن الإدارة تعرقل نشاط الفرق الإدارية المتخصصة بتدخلها المستمر في شؤونهم وهي لا تملك

[1]- قريقور ماتياس، **مرجع سابق**،ص ص 125-129.

[2]-نفسه، ص ص 130-131

أية معلومات عن حياة الريف، والطابع البيروقراطي للإدارة كان محل استنكار من الجميع، فوصف العديد من ضباط الفرق الإدارة على أنها آكلة الورق تقيد ضابط الفرقة بكتابة التقارير الإدارية، إذ أنها تعترف بالجانب النظري أكثر من التطبيقي وبذلك تغرق حماسه في القواعد والنظم، في حين يذكر س.بوتييه بأنه كان له تنظيم جيد بينه وبين الادارة التي لا تعاني التحفظات والتي كانت لنا معها علاقة جيدة، وفي الأخير طالما كانت الادارات تنظر الى ضابط الفرقة الادارية المتخصصة على أنه شخصية فريدة من نوعها، مكملة لعملها لدى السكان كانت العلاقات حميمة، في المقابل عندما تنظر الى ضابط ف.إ.م على أنه مجرد منفذ أو ترى فيه معرقلا ففي هذا الحال لابد أن تكون العلاقات متوترة[1].

2.3-المهام العسكرية:

1.2.3-المراقبة السكانية:

باشر ضباط الفرق الإدارية مهمتهم التخريبية (منع وصول الدعم والتموين من الشعب الى الثوار وخاصة في الريف) باحتكاكهم وتقربهم من السكان لدراسة أحوالهم ومحاولتهم إحياء الروح القبلية وكل عوامل التأخر الرجعية لعلها تساعدهم على بث التفرقة بين الناس[2]، فالهدف الحقيقي الذي أنشئت من اجله، كان لمراقبة الأهالي والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة ومن ثمة تدمير التنظيم السياسي والإداري الذي إقامته جبهة التحرير الوطني بين السكان، و تشجيع الجزائريين على المشاركة مع الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية ونصب الكمائن، وبإسناد السلطات الاستعمارية الى هذه المصالح مهام عسكرية فظهرت المصالح الإدارية المدعمة "SAS Renforcees" وكانت عملية مراقبة السكان وتحركاتهم تتم بالتنسيق مع المخابرات والجندرمة والشرطة لمساعدتها على إلقاء القبض على المشتبه بهم وفرض الغرامات والتحقيق في السرقات ومنح الجوازات السفر

[1]- قريقور ماتياس، **مرجع سابق** ، ص ص132-136.

[2]- جريدة المجاهد ،" **قصة القمع الرهيب، المسؤولية الجماعية**"، الجزء الأول،العدد31، 1نوفمبر1958م، ص13.

والرخص والشهادات، فقد كانت هذه المصالح هي الجهة المخولة في مناطق نفوذها على منح رخص نقل البضائع وشهادات الإقامة وكل وثيقة من هذه الوثائق لا بد أن تحمل خاتم الفرقة الإدارية المتخصصة والتاريخ ومدة صلاحيتها، وحركة المواد الغذائية أيضا كانت تحت مراقبة صارمة، وكان هذا لمنع جيش التحرير من الحصول عليها[1].

2.2.3-المنافسة بين الفرق الإدارية المتخصصة والمنظمة السياسية الإدارية (ج.ت.و):

كانت الفرق الإدارية المتخصصة تعي الخطر الداهم للمنظمة السياسية الإدارية التي تقيم بين السكان من أجل إحكام سيطرتها عليهم، ولنأخذ رأيين لضابطين للفرق الإدارية في المنظمة السياسية الإدارية وهما "س، هاري"• بمنطقة وهران والأخر يد على "س.بوتييه" ببلاد القبائل يقول الأول إن" المنظمة السياسية الإدارية كانت تبتز السكان وتحكم سيطرتها عليهم وتترصد الجيش" وأكد الثاني إنها" كانت فعالة بممارستها الضغط على السكان" وكلا الضابطين يعترفان أن المنظمة السياسية الإدارية لا تضم عدد كبير من المناضلين في صفوفها ثلاثة أو أربعة أشخاص فقط ووصفوها على حد قولهم أنها كالطامة كلما قطع رأسها تكون لديها رأس آخر فكان موضوع محاربتها هو الشغل الشاغل للفرق الإدارية المتخصصة، فقد وصل إلى درجة اعتراف بعض الضباط على عجزهم لمواجهتها، مثل "أ. مايار" الذي ذهب إلى القول أن المنظمة السياسية الإدارية التي لا نستطيع القضاء عليها نهائيا، وهي تصدر أوامرها بحرية متناهية، وأن ضباط الفرق الإدارية تعرف رؤوس المنظمة ومسؤوليها، وإنهم مسجلون لديها وقد ألقوا القبض على أفرادها العديد من المرات ولكنهم يعودون إلى ممارسة نشاطاتهم السابقة فور إطلاق سراحهم، مما اضطر بعض الضباط إلى استخدام وسائل جذرية لتدمير المنظمة السياسية الإدارية، كان بعضها ذا أسلوب متطرف

---

[1]-الغالي غربي، فرنسا، **المرجع السابق**، ص ص 183،181.

•و هو ضابط ينشط في وهران بالفرقة الإدارية المتخصصة، للعين الكبيرة من أفريل 1958 إلى جانفي 1959، أعيد نقله إلى الجزائر الصحراوية من 1963 إلى 12 جوان 1964م، و غادر الجيش إلى الحياة المدنية، و هو الآن مدير جهوي لسوق مونوبري، انظر قريقور ماتياس، **المرجع السابق**،ص305.

اعتمد على تنفيذ مبدأ القصاص على أعضاء المنظمة، فيما ذهب البعض إلى أسلوب أكثر دهاء ومثال على ذلك قيام الملازم الأول أنتروب باستدعاء أعضاء الفرقة الادارية المتخصصة وإخبارهم بمسارات خاطئة لدوريات المخازن، فأخبروا بدورهم جيش التحرير الوطني الذي نصب عدة كمائن باءت إلى الفشل، فاتهم جيش التحرير المسؤولين عن المعلومة بالخيانة وتمت تصفيتهم[1].

كانت عميلة محاربة الجيش تكون على شكل انضمام المواطنين فرادى إلى صفوف الفرنسيين أو بشكل عفوي، وقد تعددت عمليات الانضمام إلى الفرقة الإدارية بعد أن لاحظ الجميع ما تقدمه هذه الأخيرة من مساعدات اقتصادية واجتماعية للسكان، كما نجح بعض ضباط الفرق الإدارية المتخصصة في تنظيم بعض عمليات الاستسلام الجماعي منها اثنتان كان لهما صدى كبير وتركتا بصمتهما في الصراع الجزائري وهما قضية "كوبوست" Kobus Guillet (جويلية 1957-أفريل 1958م)، وقضية أوليفي قوين Oliver Guin (جوان1957-جويلية1958م)[2].

بالإضافة إلى المهام الأساسية المباشرة التي كان يؤديها الجيش لاستكمال العمل الإداري فإن هذا الجيش كان يقدم مساعدات للمصالح العمومية، وينتدب بصفة دائمة ومؤقتة بعض تقنييه للقيام بهذه المهام، وما يقال عن مساعدة المصالح العمومية وأيضا عن الأشغال العمومية والبريد (P.T.T) وشرطة الدولة والإدارة الولائية في العمالات والمندوبية الدائمة للحكومة، وكما تتمثل المهمة العسكرية لضبط الفرق الإدارية في تكوين وتجنيد الضباط العاملين.

[1]- قريقور ماتياس، **المرجع السابق**، ص ص153-155.

[2]- نفسه،ص ص156-157.

3.2.3-تكوين الضباط العاملين:

منها الفرق المتخصصة بمدينة (stasbourg) الفرنسية و كان من أهدافه تحضير صف الضباط من القوات المتخصصة إما لإدخالهم للمدارس العليا العسكرية للمشاة العاملين ESNA بالنسبة للمتفوقين، وإما إدخالهم لمدارس الأسلحة المختلفة و هكذا تطوع بعض الشباب الجزائريين في صفوف هذه القوات وصاروا ضباطا فيها ومنهم:

-22 توصلوا إلى الترسيم ونالوا رتبهم في أكتوبر 1958م.

-دخل 35 إلى المدارس التطبيقية وترسموا في 1 أكتوبر 1959م.

-تخرج حوالي 40 ملازما من القوات المتخصصة، وتوزعوا العمل في مختلف المناطق الجزائرية[1].

4.2.3-ضباط الاحتياط:

كانت هناك ثلاث مدارس رئيسية تأسست سنة 1959م لاستقبال المتربصين من ضباط الاحتياط المسلمين وتتم تنقيتهم بحسب التحضير العسكري العالي وأيضا كان يتم اختيار الاحتياطيين والعاملين وفق فحص دقيق وهكذا فإن من هؤلاء المجندين الجامعيين الذين كانت لديهم قدرات ثقافية بحسب نتائج الفحص ويوجهون إلى الفرق المتخصصة في السنة التمهيدية بمدرسة شرشال لمدة ثمانية أسابيع وتخرجت عدة مئات من العساكر الضباط أما صف الضباط فكانوا قد تخرجوا بالآلاف كما ذكر ميادين التخصص منها،صف الضباط اللذين كان يتم توجيههم لمختلف الأسلحة وهي سلاح المشاة يقع في مراكز تكوين الطلبة صف الضباط (فرنسيين و مسلمين) بحسب النواحي القطاعية في وهران ودلس، بجاية داخل مراكز التدريب في فيالق الرماة، أما بالنسبة لسلاح الرماة ويقع تدريبهم في

[1]-يوسف مناصرية، **المرجع السابق**، ص 201.

مدفعية التدريب في النواحي القطاعية و الهيئات العسكرية بوهران والبليدة والتلاغمة، والأسلحة المختلفة: يتكون أفرادها في مراكز التدريب الجهوية[1].

وفي الأخير نستنتج آن المهام التي أنجزتها الفرق الإدارية المتخصصة كانت تصب في المجال العسكري أكثر من المجال الإنساني ، و إن بدا أن الغرض من إنشائها للمراكز والمؤسسات التعليمية والصحية وبناء السكنات كان لتحسين ورفع المستوى المعيشي للأهالي الجزائريين، ولكن الحقيقة غير ذلك فهدفهم الرئيسي كان لمراقبة الدائمة للشعب والحصول على معلومات[2]، وأيضا ليسهل عليها تنفيذ إستراتيجيتها النفسية والدعائية.

[1]–الغالي غربي ، **المرجع السابق**،ص ص 182،183.

[2]–دومنيك فازال، **معركة جبال النمماشة (1954–1962) مثال ملموس من حرب العصابات و الحرب المضادة**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر،2008،ص118.

الفصل الثالث

استراتيجية الفرق الادارية المتخصصة في قمع الثورة

المبحث الأول: الحرب النفسية الدعائية.

المبحث الثاني: الحرب النفسية في المعتقلات.

المبحث الثالث: دور فرق الحركة في المصالح الادارية المتخصصة.

المبحث الرابع: مواجهة الثورة التحريرية للمصالح الإدارية المتخصصة

المبحث الأول: الحرب النفسية الدعائية

يشكل الجانب النفسي عبر العصور دعما لكل منافسة سلمية تجري بين شخصين، أو مواجهة مسلحة تجمع جيشين وجها لوجه، فالحرب النفسية من الأسلحة الرئيسية التي يستعملها الاستعمار الفرنسي في قتاله ضد الشعب الجزائري، والغاية منها معروفة هي فصل المجاهدين عن الشعب وهو لذلك يستخدم كل الوسائل للتنديد بالمجاهدين بما يفري عليهم من الأكاذيب والبهتان وتسليط القمع الوحشي على الشعب لتثبيط عزمه وإخماده[1].

ولكن قبل التعمق في سياسة فرنسا الدعائية يجب الوقوف على بعض التعريفات الخاصة بالحرب النفسية التي تنوعت و تعددت، حيث عرف الخبراء العسكريون الفرنسيون الحرب النفسية بالقول" هي حشد واستعمال منظم ومخطط لوسائل وأساليب مختلفة، للتأثير في آراء ومواقف وسلوكيات الخصم سواء كان هذا الخصم سلطة، أو جيشا أو شعبا بما يمكن من إضعاف مقاومته وفرض إرادة مخالفة لإرادته تخدم الأهداف الوطنية[2].

ويقصد بالحرب النفسية استخدام الدعاية والإشاعة والأساليب السيكولوجية الأخرى للتأثير على معنويات العدو وإحداث مشاعر معينة بين الجماهير لغرض زعزعة ثقتها بنفسها وبقادتها ومعتقداتها وحتى بتاريخها وهويتها، وكذا تفتيت عزيمتها وإضعاف إرادتها وخلق انشقاقات بينها مما يشغلها عن قضيتها الأساسية ويسهل الانقضاض عليها وإخضاعها لإرادته دون مقاومة تذكر، ويعد مصطلح الحرب النفسية من المصطلحات الشائعة التي تؤدي إلى نفس الوظيفة تقريبا، كالحرب الدعائية والحرب الفكرية والحرب السياسية والحرب

[1]– يحيى بوعزيز، **من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954–1962م**، ج1، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 22.

[2]–جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954–1962م** ج2، وزارة الثقافة، الجزائر،ص ص 328،329.

الباردة وحرب الأعصاب وغسل الدماغ وغير ذلك وكلها في الواقع تستهدف التأثير على نفسية الخصم ومعنوياته[1].

وفي تعريف أخر لها هي نوع من القتال النفسي، موجه ضد العدو وتمارس بعدة وسائل وهي لا تهدف إلى إقناع الطرف الأخر بقضية ما بل إلى تحطيم إرادته الفردية ولتحقيق ذلك يتم الاعتماد على طريقتين الأولى مباشر وذلك بتحطيم معنويات المستهدف والثانية هي أن تعمل على رفع معنويات مختلف الشرائح المناصرة لها بما تكتبه أو تذيعه عن العدو[2].

1.1جذورها:

اكتشف الجيش الفرنسي حرب العصابات في الهند الصينية، وانطلق بينه وبين جيش التحرير الفيتنامي سباق شديد مع بعضهما البعض ومع الزمن، انتهى بهزيمة الجيش الفرنسي في الفيتنام وبعدها بقليل وجد نفسه أمام حرب من النوع نفسه مع الجزائريين، فأراد الاستفادة من التجربة الفيتنامية لتفادي الهزيمة مرة ثانية، فقام في البحث عن أسباب نجاح الحركة التحررية في الهند الصينية والأركان التي تستند إليها من أجل الوصول إلى الوسائل الملائمة لمجابهتها، وأدركت الأهمية الأساسية لدور الجماهير في هذه الحرب فأخذت تجرب حرب العصابات المضادة[3]، بعد الهزيمة والجلاء ضلت غالبية الضباط الفرنسيين الذين شاركوا في حرب الفيتنام معتقدين أن الوقت داهمهم هناك ولم يخول لهم ضبط الأساليب المضادة للثورة واستخدام أشكال التصدي المناسبة التي تضمن لهم الانتصار، وجاءت

[1]– عبد الحفيظ مقدم، "**الحرب النفسية والاستعمار في الجزائر**"،مجلة الدراسات التاريخية، مجلة دورية، ع 10، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، بوزريعة، 1417هـ-1997م، ص145.

[2]– الإعلام ومهامه أثناء الثورة، **دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد**، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، الجزائر، د.ت، ص119.

[3]– صالح بلحاج، **المرجع السابق**، ص257.

فرصتهم لتحقيق ذلك عندما أدركوا أن حرب التحرير في الجزائر من طبيعة مماثلة للحرب الفيتنامية "حرب شعبية في تلاحم قوي بين الطليعة الثورية والجماهير الحديثة"، وان الامر يتعلق بحرب العصابات التي تختلف عن الحروب التقليدية.

فرأى الجيش الفرنسي للتمكن من القضاء الثورة نهائيا لا بد من الاعتماد على الحرب النفسية أو الضغط النفسي للتأثير على السكان من خلال العمل على تجهيز المصالح السيكولوجية بكل الوسائل المادية موازاة ذلك بغزو الأرواح لإحكام السيطرة على كامل المناطق[1].

كما نجد أن الاهتمام الفرنسي بالحرب النفسية يعود إلى العار الذي ألحق بشرف المؤسسة العسكرية الفرنسية، وكلما تلقت المؤسسات العلمية المختصة دراسات وتحليلات ممضاة من طرف الضباط اللذين عايشوا الهزيمة والتي تصب كلها حول تقييم التجربة الفرنسية وأسباب الانكسار العسكري وفي الأخير توصلوا إلى أن الحرب الثورية تعتمد في استمراريتا على تلاحمها مع القاعدة الشعبية، كما أثبتت تجربتهم الفيتنامية بأن استخدام القوة اتجاه الآخر غير كافية فلا بد من التفكير في أسلوب مغاير وإيجابي على الجانب الفرنسي، فاهتدوا إلى الحرب النفسية و الدعاية قصد التأثير و إضعاف المعنويات و إظهار فرنسا بمثابة الملاذ[2]، فأنشأت سنة 1956م إدارة العمل السيكولوجي والإعلام في مكتب وزير الدفاع الوطني تحت إشراف العقيد لاشروا، و كما أنشئ داخل هيئة الأركان المختلطة بمكتب دراسات واتصالات الواقع مباشرة تحت سلطة الجنرال شال، كلف بالعمل السيكولوجي على أن يعمل مع مراكز التنسيق بين الجيوش وأنشئ في المدرسة العسكرية الفرنسية " مركز التعليم للسلاح السيكولوجي" كما أنشئ في الجزائر مركز تعليم للرد إلى السلم ولمقاومة

[1]–محمد فلوسي،**المصدر السابق**،ص140.

[2]–الغالي غربي: **الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1957–1956)**، مجلة الرؤية ، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، العدد الثالث، ص ص –72–73.

المتمردين في آرزيو، وأحدثت أيضا هيئة ضباط متنقلين يقومون بوظيفة مستشارين عسكريين في قضايا العمل السيكولوجي[1].

2.1- أسس الحرب النفسية ووسائلها:

اعتمدت الحرب النفسية الحديثة على ما توصلت إليه نظريات ودراسات علم النفس البشرية على نظرية التحليل النفسي والنظرية السلوكية ونظرية علم النفس الاجتماعي، حيث يتوقف نجاح الحرب النفسية على ثلاثة عوامل أساسية وهي: دراسة مستفيضة للنفس البشرية لمعرفة نقاط الضعف الكامنة فيها وتحليل مجتمع العدو وتأثيره على الأفراد، الحجج الموثقة والمعلومات الغزيرة والوقائع الفعلية التي يمكن استخدامها كما هي أو تحريفها لتحدث التأثير النفسي المطلوب، ومواد هذه المعلومات تؤمنها أجهزة التجسس، وسائل الدعاية القوية المنظمة التي تكفل نشر هذه المعلومات و الاستفادة منها بالشكل المطلوب، ومن أهم وسائل الحرب النفسية الدعاية والإشاعة، فبالنسبة للدعاية فهي تتمثل في نشر المعلمات بين الناس بغرض التأثير على أرائهم ومعتقداتهم وجعلها تتخذ اتجاها معينا حيث تعتمد على الاستهواء والتضليل واختلاق الأكاذيب، والدعاية تعتمد على أحدث وسائل الاتصال كالراديو والتليفزيون والسينما والصحافة والكتب والمنشورات، أما فيما يخص الإشاعة تعرف بأنها مجموعة من المعلومات التي تبلغ إلى الرأي العام شفهيا أو عن طريق الصحف أو الإذاعة وهذا دون أن يكون لها دليل واضح على صحتها أو مصدرها، فهي تعبر عن حالة معينة من حالات القلق أو الكبت الجماعي[2].

[1]-سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أم زمن اليقين**،دراسات تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر:محمد حافظ الجمالي، (د.د.ن)، بيروت،1986،ص233.

[2]- عبد الحفيظ مقدم، **المرجع السابق**، ص ص146-148.

3.1-مصالح الحرب النفسية:

أ-مجموعة مكبرات الصوت و المناشير: compagnies des hauts parleurs et tracts)

ظهرت إلى الوجود خلال شهر جوان 1956م حيث تعد هذه المجموعات على جانب كبير من الأهمية وقد بلغ عددها الثلاثة توزعت على الأقسام العسكرية الثلاث (قسم وهران، قسم قسنطينة وقسم الجزائر) تابعة للمكتب الخامس عززت هذه المجموعات من طرف إدارة الاحتلال 6 ضباط و 19 ضباط صف و 60 جندي مجندا رغبة في دفع أدائها و تعزيز حركتها و توسيع تأثيرها كما و زودت بطائرة عمودية صوتية و طائرة مزودة بمكبر الصوت لتسهيل التغطية على مستوى مساحات كبيرة ، فيما بلغ عدد عناصرها العاملين بين 500 الى1000 عامل قد توزع القائمون على إدارتها على 4 فصائل رئيسية هي فصيلة القيادة تعنى بالعمليات وتنسيق الوسائل فضلا عن صيانة العتاد، والاستعلامات خاصة بالعمليات و تنسيق الوسائل، وفصيلة العمل النفسي لتنظيم الجلسات الخاصة بالعمل النفسي، فصيلة إعادة الإنتاج والتوزيع اختصت بالبث الإذاعي والسينمائي، فصيلة الاستعلام و تختص بقضايا تتعلق بتحضير ومتابعة العمل وإعادة توجيه العمليات، وعليه ارتكزت مهمتها على العمل قصد إشاعة الثقة بين الشعب في إدارة الاحتلال الفرنسي وكذا التعريف بإرادة فرنسا ورغبتها في الإصلاح والتغيير[1].

وقد أخذت دعاية مجموعة مكبرات الصوت ثلاثة أبعاد رئيسية تمثلت في: الدعاية المنطوقة والتي يقوم بها فرنسيون أو جزائريون يتم اختيارهم من بين أولئك الذين ألو على أنفسهم محاربة الثورة ويتم التركيز خلال العملية على إذاعة التصريحات وبث أنواع شتى من الموسيقى إلى جانب الشعارات، والأخبار المحلية الخاصة بكل منطقة على حده بغرض

[1]- جمال قندل، **المرجع السابق**، ص ص345-346.

إطلاع الشعب وتقريبه من الواقع ، وقد لعبت هذه المجموعات دورا كبيرا خلال معركة الجزائر في إفشال الإضراب المدرسي الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني وحقق تجاوبا كبيرا واتفاقا صادقا عكس عمق الالتحام الشعبي مع الثورة، مما جعل مجموعة مكبرات الصوت بأمر من إدارة الاحتلال الفرنسي إلى تقويض الإضراب ابتداء من 4 فيفري 1957م، فتمثل هدفها الأساسي في التقرب من عقلية السكان و التأثير عليهم من خلال التركيز على إذاعة الشعارات وتوزيع المنشورات الداعية إلى مقاطعة الإضراب[1].

ب-الفرق الطبية الاجتماعية القريبة:(les equipes medico-sociales itinerantes)

من أجل تحقيق نتائج أفضل في الوسط الجزائري استعانت مصالح المكتب الخامس بالعنصر النسوي من الفرنسيات حيث تم تجنيدهم خصيصا لهذه المهمة وعينوا فيما عرف بالفرق الطبية الاجتماعية الجوالة، تم إنشاء هذه الفرق في نهاية سنة 1957م، وهي تتكون من طبيبة وممرضة أو مساعدة مسيحية، و مساعدتين مسلمتين و قد تمثلت مهمتهم في التركيز على النساء المسلمات الجزائريات من خلال ضبط اتجاه الرأي العام النسوي الجزائري، وإعلام السلطات الاستعمارية بها، وقد وصل عدد النساء المجندات ضمن هذه الفرق إلى 315 امرأة منها 141 امرأة من الفرنسيات، و80 امرأة أوروبية من المستعمرات، و94 امرأة من أوروبيات الجزائر، ويمكن تفسير الاهتمام الفرنسي بالعنصر النسوي الجزائري إلى تفطن السلطات الاستعمارية إلى المكانة الكبيرة التي تحتلها المرأة في المجتمع الجزائري ولحرمان جبهة وجيش التحرير الوطني من الخدمات الجليلة التي تقدمها المرأة للثورة في ميدان المعلومات والاتصال والتموين[2].

[1]-لخضر شريط، **المرجع السابق**، ص ص 316-317.

[2]- الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص ص161-162.

ت-المساعدات الطبية المجانية:(assistance médicale gratuite)

ارتبطت مهمة هذه الفرق بتقديم وتوفير المساعدات الطبية اللازمة و الضرورية للشعب، سواء تعلق الأمر بالعلاج أو بالمتابعة الطبية اللازمة أو المتابعة الطبية فضلا عن تقديم الدواء لكل حالة مرضية على حدة، ظهرت للوجود في شهر جويلية 1956م وتألفت من أطباء عسكريون حوالي 50 طبيبا من اللفيف الأجنبي كانوا تحت مسؤولية رئيس لاصاص وقد بلغت الاستشارات المجانية 19000 سنة 1956م، فيما بلغت سنة 1959م مليون وثلاثمائة ألف استشارة وقد بدت أهميتها في إمكانية إحداث التأثير و بخاصة في الوسط النسوي الجزائري بفعل الاحتكاك الدائم والمباشر به[1]

ث-الملحقات النسوية للشؤون الجزائرية: attachees feminines des affaires) algeriennes)

كما ذكرنا سابقا هناك قواسم مشتركة بين الملحقات النسوية و فرق المساعدة الطبية ذلك أن مهمة الملحقات تركزت بشكل أساسي على التأطير و التربية و تقديم الإسعافات الأولية لذوي الحاجة في الزمان و المكان المناسبين، و يندرج عملها في سياق تعزيز وتعميق العمل المدني باعتباره أساسا و ذا قدرة على التأثير و الاستيعاب ، وهو ما أكده القرار الصادر بتاريخ 1957/12/03م، حيث توخى القرار تحقيق تلك الأهداف من خلال الملحقات النسوية التي أخضعت لمسؤولية ضابط الفصائل الإدارية المتخصصة[2].

[1]- جمال قندل، **المرجع السابق**، ص350.

[2]- لخضر شريط، **مرجع سابق**، ص ص319-320.

ج-مراكز التكوين الخاصة بالرجال:

عمدت فرنسا إلى تأسيس مؤسسات أخرى لضرب الثورة في الصميم ومنع التحاق الجزائريين بصفوفها، فوقع تأسيس مراكز تكوين في النواحي القطرية وكان كل مركز يعمل على استقبال المتربصين من الشباب الجزائري والكهول الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و50 سنة يوزعون حسب مستواهم التعليمي وأعمارهم، أما بالنسبة للدروس فكانت تلقى عليهم مبادئ في التربية المدنية والصحية والقليل فقط من المعارف الإدارية العامة، وعند التخرج يتوجهون لنشر تلك الأفكار الاستعمارية التي لقنهم إياها العساكر لينشروها بين الجزائريين وخاصة مبادئ المواطنة الفرنسية ودور فرنسا الحضاري وضرورة الابتعاد عن المجاهدين ومقاطعة الثورة والثوار، وفي 01 أفريل 1956م تم تأسيس 12 مركزا لأداء نفس العمل وتحقيق نفس الأهداف فكان كل مركز يضم حوالي 30 و40 متربص جزائري لأداء مختلف المهام، أما بالنسبة للمراكز النسوية فبلغ عددها 110 مركزا للفرق الطبية والاجتماعية عملت على تعليم النساء مبادئ التربية المدنية الفرنسية و الصحية و الوقائية بهدف كسب النساء لصفهم وإبعادهم عن الثوار[1].

ح-مراكز الاهتمام بالشبيبة:

تأسست سنة 1957م و كان المدربون عسكريون جزائريون متطوعون و مدعوون الى الخدمة العسكرية، إذ يتم تدريبهم لمدة أربعة أشهر ويرتكز تكوينهم في المواد الأساسية المتمثلة في التربية المدنية والتربية البدنية والتربية الأخلاقية، وكان المركز يتكون من 21 ضابطا و عاملا و 60 ملازما ومرشحا ، فكان المدربون من الجزائريين يؤدون عملهم بحسب الفرق من اثنتين إلى ثلاثة، وكان بهذا المركز حوالي 1332 مدربا حتى تاريخ 10 جوان 1959م وضعوا تحت تصرف مصالح تكوين الشباب الجزائري التي تأسست لهذا

[1] – يوسف مناصرية، **مرجع سابق**، ص ص196-197.

الغرض سنة 1958م، ويساهم المتخرجون في تنشيط الشباب ويلقنونهم المبادئ الفرنسية، حيث كان يتم في النوادي الرياضية ومراكز تكوين الشباب ونوادي الشباب، وكان مركز تكوين الذكور من أبناء المسلمين الجزائريين يقع في مدينة "ISSOIRE" الفرنسية، ويتم في هذا المركز إقناع هؤلاء الشباب بالابتعاد عن الثورة، وإلى جانب مدرسة الذكور تأسست مدرسة المدربات الإناث المسلمات بمدينة "NANTES" الفرنسية وذلك منذ جويلية 1959م[1].

خ-عملية الزرق و محاولة التفجير الداخلي للثورة:

بعد الانتصارات التي حققتها ثورة الفاتح نوفمبر لجأ جاك سوستال إلى محاولة ضرب الثورة من الداخل، من خلال عملية عرفت بعملية "العصفور الأزرق " تهدف إلى تكوين جيش موازي من القبائل لمحاربة جيش التحرير بالمنطقة الثالثة[2]، ووقع اختيار جاك سوستال على ثلاثة رجال من جبهة التحرير الوطني لتنفيذ المهمة وهم على التوالي: أحمد زيدات ،الطاهر عشيش، ومحمد يزورن، حيث كلفت إدارة الاحتلال الفرنسي هؤلاء الثلاثة بالقيام باختيار عناصر من منطقة القبائل من ذوي الثقة والقدرة، حيث بلغ عددهم 350 بغرض تجنيدهم ضمن مجموعات صغيرة تضم من 15 إلى غاية 20 شخص طبقا للنظام المعمول به من طرف الثورة[3]، ولكن ما لم تعلمه الحكومة الفرنسية إن هؤلاء الأشخاص الثلاث سارعوا لإخبار كريم بلقاسم وسعيد محمدي بحقيقة المؤامرة فقرر كل من كريم بلقاسم

[1]-يوسف مناصرية، **المرجع السابق**، ص ص198-199.
(أنظر الملحق رقم 02)
[2]- محمد عباس، **مصدر سابق**، ص128.
[3]- لخضر شريط، **المرجع السابق**، ص326.

ومحمدي استغلال هذه الفرصة وطلبوا منهم تلبية الدعوة بغرض الحصول على الذخيرة و السلاح[1].

4.1- نماذج من الدعاية الفرنسية:

من النماذج التي يمكن إن نستدل بها لتوضيح طبيعة الأساليب المستخدمة لتحطيم الهمم والمعنويات وعزل الثورة، المنشور الذي وزع على الجزائريين والذي مفاده تشويه صورة المجاهدين في أعين الشعب فوصفوهم على أنهم متعجرفون أبناء شياطين كذابون ومجرمون لا يجلبون لهم سوى الدماء والآلام والشقاء، وحذروهم من الاقتراب منهم مطالبين في الأخير من الشعب الجزائري وضع ثقته في فرنسا.

ولتثبيط همم المجاهدين وتدمير ثقتهم في قيادتهم السياسية والعسكرية اعتمدت مصالح الدعاية النفسية على عنصر الإشاعة المغرضة بتشويه المقاصد النبيلة للثورة الجزائرية بترديد مقولة أن الثورة الجزائرية عاجزة عن طرد الفرنسيين من الجزائر، وكان الهدف من وراء هذه الدعاية خلق نوع من القلق والارتباك في صفوف الثوار، مما يدفعهم إلى الاستسلام، وفي هذا الإطار وزعت عدة مناشير جاء فيها "فرنسا ستبقى في الجزائر"، "الثوار يمرون وفرنسا باقية"[2].

نعتت المصالح الفرنسية المتخصصة في الحرب السيكولوجية النفسية من خلال الدعاية والإعلام المجاهدين بمختلف الصفات الحيوانية من حشرات وزواحف وعقارب وجراد وأفاعي عن طريق الصور المتحركة والثابتة والكاريكاتير، والأشرطة الوثائقية والسيناريوهات

[1]–محمد الصالح الصديق، **عملية العصفور الأزرق** ،منشورات دحلب، ط1،الجزائر،1990،ص ص41–430

[2]– الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص ص165–167.

للتأثير على الرأي العام الجزائري والفرنسي والدولي بأنهم قطاع طرق مجرمون، خونة إرهابيون، خارجون عن القانون[1]، فقامت بإلقاء مناشير* على السكان في المداشر والقرى.

المبحث الثاني : الحرب النفسية داخل المعتقلات

لم تعتمد المصالح الإدارية المتخصصة على الحرب النفسية في إطار الدعاية فقط وإنما شملت الجزائريين في المعتقلات والمحتشدات أيضا وذلك بتسليط أساليب علم النفس التي تفنن ضباط لاصاص في تطبيقها على الأهالي الجزائريين طوال فترة الاحتلال الفرنسي لكسر إرادتهم وكسر شوكة الثورة التحريرية، ومنه ما هي الممارسات التي طبقها ضباط الشؤون الأهلية على المعتقلين؟

استخدم ضباط المصالح الخاصة طريقتين في العمل النفسي مع المعتقلين، تمثلت الطريقة الأولى (الطريقة المباشرة) في الإطلاع على البريد الوارد والصادر الخاص بالمعتقلين و دراسة ملفه و مراقبة سلوكه داخل المعتقل ، و ينتهون في الأخير إلى مجموعة أراء حول نقاط قوته و نقاط ضعفه (مستواه الثقافي، سوابقه السياسية، الحيرة و القلق من وجوده في المعتقل، البعد عن الزوجة و الأولاد) ، ثم يبادر ضباط مصلحة العمل النفسي الى استدعاء المعتقلين واستجوابهم ومناقشتهم حول حياتهم الاجتماعية والعائلية، وسياسة فرنسا وأعمال المجاهدين ومن خلال ذلك يتعرفون على تفكير المعتقل، فيوهمونه بالتسريح من المعتقل في اقرب وقت، فيكتب لأهله عن قرب الإفراج عنه غير مدرك أن تلك الكتابات لا تصل إلى المعنيين من أهله، ويبدأ بالتحدث مع زملائه في السجن عن ذلك وهو غافل عن حقيقة انه تحت المراقبة[2]، كما أنهم يقومون بمراقبة عائلته المتواجدة إما في القرية أو المدينة فإذا كان للمعتقل زوجة ويقومون بالاتصال بها عدة مرات مدعين أن زوجها يرفض

[1]– محمد قنطاري، **مرجع سابق**، ص196.

(انظر الملحق رقم 02)

[2]–خميسي سعدي، **مرجع سابق**، ص168.

الخروج من المعتقل رغم التسهيلات التي قاموا بها من أجله ،وبعد التأثير النفسي الممارس عليها من طرف ضباط الفرق الإدارية يسمحون لها بزيارة زوجها أو من خلال المراسلات، فتهدده وتتوعده بالطلاق وترك أولاده لكي تتزوج من جديد من رجل أخر فيبقى للزوج خيارين إما الثبات على المبدأ تبعا للثورة فيكون الانفصال بين الزوج وزوجته، وإما الانضمام لصفهم ليصبح أداة في يد الضباط، فيطلبون منه تتبع أخبر شخص معين وسط المعتقلين[1].

أما بالنسبة للطريقة الثانية وهي (طريقة غير مباشرة) تمثلت في استخدام الوسائل التقنية (مجموعة كاملة من الأجهزة الموسيقية و الإذاعية و مكبرات الصوت يصل مداها الى كل زوايا المعتقل بالإضافة إلى الجرائد و لوحتي عرض)[2].

المبحث الثالث: دور الحركة في المصالح الإدارية المتخصصة:

مع اندلاع ثورة التحرير وشموليتها وعدم التمكن من إخمادها خاصة في مهدها الأول، سعت المصالح العسكرية والإدارية إلى إنشاء قوات مضادة للثورة من عناصر جزائرية وأوروبية ألا وهي فرق الحركى

1.3-مفهوم الحركة (القومية):

كان يطلق مصطلح الحركي على شخص التحق بصفوف العدو، في صورة من الصور وأصبح يساعده على كشف المجاهدين والمناضلين وهو خائن من الدرجة القسوة، كانت الثورة التحكم عليه بالإعدام والحركي لفظة شعبية جزائرية نسبة إلى الحركة، كانت تطلق على الذين كانوا يحملون السلاح من الجزائريين لمساعدة الفرنسيين على ملاحقة المواطنين ويبدوا أن إنشاء هذا السلك من العسكريين كان الغاية منه إزعاج الثورة بمحاربتها بفريق من الجزائريين، لم يكن هناك سن محدد لتحديد الحركة، فقد تجد فيهم الكهل، كما تجد

[1]- محمد الطاهر عزوي، **المرجع السابق**، ص ص30-35

[2]-خميسي سعدي، **مرجع سابق**، ص169.

الشاب المتمكن والفتى اليافع وكان الاستعمار يقيم لهم مراكز لا يعدونها منعزلين غالبا عن مراكز الجيش الفرنسي يخرجون مع العدو في غاراته باستمرار على القرى و الأرياف و الذين نجدهم دائما في المقدمة كدرع يحمي الفرنسيين و معظم القتلى كانوا من أبناء الجزائر[1]، نجد ان مصطلح القومية أكثر استعمالا من الحركة لأن كلمة قومية اخف من الناحية الدلالية السيئة من لفظ الحركة الدال صراحة على الخيانة الوطنية، والقوم هم الذين يحملون السلاح و يركبون الخيل في العامية الجزائرية[2].

ويصطلح على الحركة مصطلح المخازنية أو المخزن، توضع تحت تصرف ضابط الفرقة الإدارية المتخصصة مستخدمين عسكريين يختارهم هو بنفسه و من الملاحظ على هذه العناصر أنها لم تكن تخضع لتنظيم إداري أو عسكري دليل على أنها كانت مقيمة وسط الأهالي تستجيب عند الحاجة فقط، من اجل تبليغ أوامر السلطة العليا و تعليماتها، تتمثل مهمتها في ضمان حماية قائد الفرقة الإدارية المتخصصة و الدفاع عن البرج و حماية السكان عند الضرورة، كانت أعمارهم تتراوح ما بين 18 و 50 سنة.

يتكون كل فوج من 10 مخازن برئاسة المساعد، فكان ضباط الفرق الإدارية المتخصصة يجدون المخازن، إما خارج دواوير الفرقة الإدارية المتخصصة أو بداخلها لمنع الضغط على عائلات المخازن أو أي اختلاف بين السكان و المخزن و في تقرير للحكومة العامة بتاريخ 27 جوان 1957م يظهر تقييم تقريب لعدد المخازن في كل فرقة إدارية 36 منها كان لها أقل من 10 مخازن(10) فرقة كان لها مابين 10 إلى 30 مخازن[3]، فبناء على

---

[1]–عبد المالك مرتاض، **مرجع سابق**، ص ص 83–84.

[2]–محمد بلعباس، **مرجع سابق**،ص418.

[3] – قريقور ماتياس، **مرجع سابق**، ص ص 175–176.

* كان سالان على رأس الناحية العسكرية العاشرة، كان وراء فكرة المخطط العسكري العام الذي شرع الجنرال شال في ، تطبيقه في فيفري 1959م حيث أعطى تصورا شاملا عنه وما كان من الجنرال شال بعد عزل سالان الا ان تبنى الفكرة انظر: جمال قندل، **خطا موريس وشال، مرجع سابق**، ص84.

ما ذهب إليه الجنرال "سالان"* فإن الحركى وحدة تضم 100 شخص كلهم مسلمون يتقاضون أجرا و يخضعون لقانون رسمي كما أنه لهم الحق في حالة حدوث إصابات في الإسعافات الاستعجالية، و كذا في المنح المدنية المخصصة لضحايا الإرهاب، فوحدة الحركى مرتبطة إجباريا بوحدة نظامية حيث أنه يجب أن تكافح معها، فدورهم الخياني المؤدى بكل تفان جعل الجنرال سالان يثني عليهم تقديرا بقوله إن الحركى هم أول من يحفل عند القيام بمراقبة أي دوار كما أنهم يسهلون الاتصال مع الشعب أما في المعارك فإنهم يظهرون شجاعة كبيرة و عليه فإن استخدامهم كان ايجابيا بشكل كبير، و قد كان أول ظهور لفرق الحركة بالاوراس فقد بلغ عددهم إلى غاية 01 جويلية 1955م 176 حركي باريس و 200 حركي بدوار أشمول، و 70 حركيا بكيمل[1].

وكما يذكر عمار القليل إن قائد الولاية الثانية، وعضو في وفد مفاوضات إيفيان لخضر بن طوبال قال إن أحد المفاوضين الفرنسيين قال لهم في إيفيان أن جيش التحرير يعد 14000 مقاتل، بينما لدى فرنسا من القومية و الحركة فقط 250.000 علاوة على الجيش الفرنسي الرسمي رغم أن هذا العدد مبالغ فيه و لكن الحقيقة أن عدد القومية و الحركية كان كبيرا جدا إلى درجة إنهم شكلوا خطرا حقيقيا على الثورة[2].

2.3- تكوين فرق الحركة وتجنيدهم:

بدأ تكوين فرق القوم والحركة، منذ بداية الثورة، من الجزائريين وتم التوسع فيها بعد مجيء الجنرال ديغول* إلى الحكم عام 1958م، فقد لجأ في البداية على إخماد الثورة عسكريا مستدلا أن أحسن وسيلة لاصطياد الفلاقة(المجاهدون) هي قوات الدعم التي يجب

[1]-لخضر شريط: **المرجع السابق**، ص ص320-325.

[2] -عمار القليل: **مرجع سابق**، ج2، ص 132.

*جاء ديغول الى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958م قصد ربح الحرب في الجزائر، لانه كما كان يسميه بنو جلدته رجل الصعاب، انظر: محمد ياحي، **الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م، ص22.

استغلالها إلى أقصى حد والمشكلة من الجنديين والحركى والمخازنية ومجموعة الدفاع الذاتي، وبموجبه تمت مضاعفة عدد الحركى بأمر من الجنرال ديغول فانتقل عددهم من 24.000 سنة 1958م إلى 60.000 سنة 1959م، ونفس العدد تضاعف بالنسبة للتشكيلات الأخرى (المخازنية وفرق الأمن) ليبلغ 200.000 عشية الاستقلال[1]، وتعددت مهامهم ضمن القوات الفرنسية وتحملوا مسؤولية التنكيل بالشعب وارتكاب أبشع الجرائم ضده بأمر من أسيادهم الاستعماريين فكانوا يقتحمون القرى والمنازل على غفلة من أهلها في الليل والنهار ويعتدون على حرمات النساء والبنات، وينهبون كل ما يجدونه ويقتلون الناس بالجملة ويعتقلون ويعذبون من شاءوا دون تمييز(شيوخ، أطفال، نساء)، و كل هذا وهم مرتدون لزي المجاهدين ويتظاهرون بأنهم منهم[2]. ويرجع محمد حربي أسباب انضمام بعضهم للعمل مع فرنسا بأن بعضهم كان مرغما بقوله أن من بينهم من اختطف و جند بالغصب و هناك من الفلاحين من التحقوا بسبب سوء الأوضاع والتعسف والفقر، وكذلك من بينهم المغامرون الذين لم تكن لديهم من وراء ذلك أي وازع ديني[3].

ولكن ابن القبي الصالح يرى بان من بين أسباب اختيارهم ضغط القياد والأعيان على سكان المداشر للانضمام لخدمة مصالحهم، الإغراءات بالمناصب والألقاب والتحفيزات المالية، دافع الانتقام من جبهة التحرير الوطني والصراعات السياسية والعسكرية والتصفية الجسدية للعملاء، البطالة و الفقر و سوء الأوضاع المعيشية لدى سكان الأرياف و المدن،

---

[1]– لمجد ناصر، **تحقيقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية المسلحة**، ط1، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص274–276.

[2]– يحي بوعزيز، **مرجع سابق**، ص171.

(أنظر الملحق رقم 04).

[3]–محمد حربي، **من الهيمنة العثمانية إلى الاستعمار الفرنسي**، الجزائر في المنظار، تر: فاطمة الزهراء قشى على الموقع

www.djazair meuslinfotahlite.htmlr يوم 2017/04/24 سا11.25

إجبار بعض الجزائريين على التجنيد بالقوة في الجيش الفرنسي[1]. وهذا ما قام بشرحه قريقور ماتياس، فيبرر ف–ق–دوفيفي دوافع مخازنه لحاجتهم إلى العيش و رغبتهم في محاربة جبهة التحرير الوطني و من أجل معارضة أخ لهم في صفوف جيش التحرير الوطني، و يرى س.بوتييه أيضا نفس الدوافع: " المخزن إنما كان ينخرط في تلك القوة اتقاء للفلاقة كما أنه يحب الحرب و له حسابات يصفيها مع جبهة التحرير و لكن أيضا لا ينبغي أن ننسى من اجل خدمة فرنسا و سجل س.هاري حضور الذين التحقوا بالجيش من بين المخازن قائلا أن هناك رجال فروا من جيش التحرير الوطني لعدة أسباب منها نقص النساء، تهديد عائلاتهم، مشاكل سياسية (ذات العلاقة بالحركة الوطنية الوطنية الجزائرية) و كانت لهم ست حوافز كبرى لدى المخازن فهناك من ينتسبون قصد التأمين الاقتصادي، ومن يفعلون ذلك بغية الثأر من جيش التحرير الوطني وهناك من ينظمون رغبة في مساندة السلطة للحصول على السلاح، و آخرون من باب الإستراتيجية العائلية أي أن يكون للعائلة عضو في كل معسكر، و هناك الفارون من جيش التحرير و أولئك الذين يكافحون إخلاصا لفرنسا مشخصة في قائد الفرقة الإدارية المتخصصة[2].

وكما واجهت الثورة الجزائرية العديد من الحركات العسكرية المناوئة و المناهضة لها و المتواطئة مع الإدارة الاستعمارية، إذ لم يبخل الفرنسيون في دعمها وإمدادها بكل ما تحتاجه من سلاح وعتاد وحماية مقابل محاربة جبهة التحرير وكشف خلاياها، ومن بين هذه الحركات حركة "قوبيسKOBUS" في الولاية الرابعة، اسمه الحقيقي بلحاج الجيلالي عبد القادر ولد في جانفي 1921م بقرية زدين تلقى تكوينه في المدرسة العسكرية بشرشال تخرج منها برتبة عريف انتسب الى حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح عضوا بارزا في المنظمة السرية، وعندما اكتشف أمرها اعتقل من طرف الشرطة الفرنسية وبمغادرته السجن

[1]–ابن القبي صالح، **عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص154

[2]–قريقور ماتياس: **مرجع سابق**، ص ص 178،179.

تحول إلى مخبر في جهاز الشرطة الفرنسية، وباندلاع الثورة المسلحة اختار أن يكون معارضا لها بتكوين جيش معاد بمنطقة زدين (مزرعة بلحاج) حيث أطلق على جيشه اسم "جيش التحرير الوطني الحقيقي"[1]، حيث أقام معاقل مقاومة مزيفة قرب المعسكرات الفرنسية بواد الشلف، وأوهم الشبان أنه يتعين عليهم مقاتلة بعض الشيوعيين أولا قبل الالتحاق بجيش التحرير الوطني، أما فيما يخص هيئة أركان كوبيس هي في الغالب تتكون من 4 إلى 5 أفراد منحوا لأنفسهم رتبة رائد[2].

ومن بين الحركات أيضا نجد "حركة الباشاغا" واسمه بالكامل السعيد بوعلام الباشاغا، العميل الفرنسي الذي تطوع في الجيش الفرنسي وصار ضابطا في فرق الصبايحية برتبة نقيب، وهو من عائلة معروفة بإخلاصها ووفائها للاحتلال الفرنسي شكل تنظيم مسلح مضاد للثورة الجزائرية ببودان بالولاية الرابعة، شكل عقبة حقيقية أمام الثورة المسلحة بالمنطقة بعد أن احكم سيطرته على نهر شلف مدعما من طرف السلطات الاستعمارية[3]. والملفت للنظر أن الباشاغا كان يحارب بالتعاون مع حركة بلحاج الجيلالي بالتواطؤ مع الإدارة الاستعمارية ضد جيش و جبهة التحرير الوطني، حيث كان عبد القادر بلحاج يرابط بمنطقة الشلف وكذلك على المنطقة ما بين عين الدفلى، خميس، وادي الفضة وجبل ليرة[4]، وكما نجد حركة "محمد بن لونيس" وهو عضو سابق في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديموقراطية، وقد عملت الادارة الفرنسية على دعمه و امداده بالقوات والأسلحة حتى يتصدى لقوات الثورة بحجة الولاء لمصالي الحاج وحركته الوطنية[5]، لتضليل الشعب وإبعاده

---

[1]– نظيرة شتوان، **الثورة الجزائرية:1954–1962 الولاية الرابعة نموذجا**، أطروحة مقدمة لكلية الأداب و العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2007–2008م، ص ص503–504.

[2]– مصطفى تونسي: **من تاريخ الولاية الرابعة سيرت أحد الناجحين**، تر: أوفاينية خليل، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص ص 58–59.

[3]– يوسف مناصريه: **التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة**، اعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المرجع السابق، ص ص 19–20

[4]–لخضر بورقعة، **المصدر السابق**، ص87.

[5]– بسام العسلي، **جيش التحرير الوطني الجزائري، مرجع سابق**، ص 106.

عن مهمته السامية[1]، ومن بين الحركات المناوئة أيضا حركة "الشريف بن سعيدي" وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي عمل في الهند الصينية ضمن القوات الفرنسية سنة 1956م، انضم بعدها إلى الثورة لكنه شكل كتيبة مشبوهة من أفراد عائلته وأصبحت كتيبته لا تخضع لأوامر الجيش الوطني وبدأ في السعي بعدها الى الاستيلاء على قيادة الولاية السادسة ودخل في صراع مع وحدات الجيش الوطني مدبرا العديد من المؤامرات ضد المجاهدين وكان وراء استشهاد علي ملاح قائد الولاية السادسة، وأمام تزايد خطره على الثورة تحرك السي أحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة للقضاء على هذا الخائن مما جعله يلجأ للجيش الفرنسي لحمايته فاكتشف حقيقته وأزيح الغموض عن حركته[2] وعلاقته بالثورة وحركة "عبد الله السلمي". و على غرار مختلف المناطق الجزائرية التي عرفت وجود متطوعين من الجزائريين بالجيش الفرنسي فأن منطقة الجنوب هي الأخرى ظهرت فيها العديد من العائلات التي خدمت الجيش الفرنسي[3].

إن فكرة استعمال الجزائريين في محاربة جبهة و جيش التحرير على نطاق واسع جاء بها الجنرال راوول صلان، و قد وجدت هذه الفكرة طريقها إلى التنفيذ بسرعة فيما انتقل عدد الحركى من 16 ألف في نهاية 1956م إلى 90 ألف في ربيع 1958م، و تنقسم وحدات الحركى إلى خمسة أصناف.

أ-**الحركى النظاميون:** و هم فئة المتعاقدين مع الجيش بدافع كسب العيش أو الإنتقام من جبهة و جيش التحرير.

---

[1]- الهادي درواز، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962م**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،ط3، الجزائر، 2009، ص ص118-119.

- قرص مضغوط من مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، تاريخ الجزائر المجاهدين، اعادة الطبع 2012، الانتاج التنفيذي 1830-1962م، وزارة bestcom [2]

[3]-شارل روبير أجرون، **جزائريون المسلمون و فرنسا**، ج2، الرائد للكتاب، الجزائر، ص346.

ب-الحركى شبه النظاميون: و يتشكلون من 5 فئات المفرزات المتنقلة للحماية الريفية (G.M.P.R) تحت إشراف العقيد لوروا مشكلا إياها بعناصر مرتدة من جيش التحرير ، المفرزات الأمنية المتنقلة (G.M.S) .

ج-الحركى المساعدون: وهم فئتان:

-مسلحون غير نظاميين: يستخدمهم الجيش الفرنسي في محاولة تأطير سكان الأرياف و مدهم بالمعلومات عن جيش التحرير.

-مجموعات الدفاع الذاتي: وهم مواطنون ممن تم تحريضهم على حمل السلاح تحت غطاء التصدي لتطاولات الثوار[1].

ولكن السؤال الذي يبادر ذهننا مادامت السلطات الفرنسية قامت بتجنيد الجزائريين واعطائهم السلاح، ما مدى الثقة الضباط فيهم؟ بحيث هناك موقفان ففي الاتجاه الأول برز موقف س.بوتييه و بعدم نزع السلاح لمخازنة في الليل، فهو يقول انه بنزع السلاح لهم فهو أيضا نزع للثقة و في المقابل شرح س.هاري لم يكن يثق فهم بشكل مطلق و شبه الأسلحة المعطاة للمخازن بطقم الأسنان أي أنه لم يتركها لهم في الليل كما كان مقرهم أي المخازن خارج البرج دليل على أن مقر الفرقة معرض للهجوم في أي وقت و المخزن هو العنصر الأساسي في المحافظة او القضاء على ضابط الفرقة الإدارية المتخصصة و هذا هو السبب الذي جعل مراكزهم تكون خارج البرج و هذا ما أشار إليه بعض الضباط أمثال الملازم الأول جيوفري Geoffray الذي قتلت زوجته على يد أحد المخازن و أيضا كونخيروا الذي ذكر بأنه كان يتوخى الحيطة و الحذر من هذه الفئة لكنه كان العكس مع بعض الضباط الذين كانوا يثقون ثقة عمياء في مخازنهم، ف.أ.دومونبير كان قد سرح أنه كان تحت رحمة رجاله كونه معطوبا أي معاقا جسديا لكن لا أحد منهم انتهز تلك الظروف و لم يتخلوا عنه

[1]-محمد عباس، **المصدر السابق**، ص ص 375-376.

نفس الحال مع س. بوتييه الذي وضع ثقته الكاملة في رجاله، فرغم ضغوط جبهة التحرير الوطني و عداء السكان بقي معظم المخازن أوفياء و مخلصين لخدمة فرنسا و بقيت علاقاتهم حسنة مع ضباط الفرق حتى بعد استقلال الجزائر و خروج فرنسا منها[1].

3.3-القضاء على الحركة:

ان جيش وجبهة التحرير الوطني قد أعربوا بكل صراحة أنه لن يكون أي حلول وسط أو تهاون مع كل من أثبتت خيانته، فكانوا يقومون بتوقيف الخونة غالبا بناء على وشاية من المواطنين وعلى المواطنين أن يتأكدوا جيدا قبل اتهام أحد بالخيانة لأن الوشايات الكاذبة كانت عقوبتها الموت، كانت أحكام المحكمة الثورية صارمة إما أن يبرأ المتهم من كل جرم و يعود إلى بيته أو أن تثبت إدانته و ينفذ فيه حكم الإعدام فورا فنجد أن عز الدين مؤلف كتاب الفلاقة تعمد أن لا يذكر شخصيات الخونة، و اكتفى إلى الإشارة إليهم بحرف "س" فذكر بأن "س" كان عميل فرنسي، و كان ينفذ حكم الإعدام فيهم قرب مكان مأهول وعلى قارعة الطريق، وكانت تعلق في أعناقهم ورقة كتب عليها "س" حكم عليه بالإعدام من قبل المحكمة الثورية لباليسترو (الأخضرية) وأعدم يوم 7 سبتمبر 1955م و زاد في القول أنه تمنى في بعض المرات العفو عن أشخاص بدت له العقوبات بحقهم غير متناسبة مع الأخطاء التي ارتكبوها، و لكن التعليمات الصارمة لجبهة التحرير منعتني من أن أكون متسامحا مثلما كنت أريد مع كل هذا فكانت تتم الإعدامات في حالات إستثنائية فقط[2]. و بالإضافة إلى أن بعض زوجات الحركى كنا يتربصن بعولتهن ليلا خلال نومهم ليسرقن الذخيرة العربية و يسلمنها للمجاهدين و هذا دليل على الدور الكبير الذي لعبته المرأة أثناء الثورة التحريرية[3]، فمثال على ذلك قصة المجاهدة الزهراء المسعودي التي كانت من مواليد

[1]-قريقور ماتياس، **مرجع سابق**، ص ص 185-187.

[2]-الرائد عز الدين، **الفلاقة**، تر: جمال شعال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص68.

[3]-نفسه، ص56.

1939م ببلدية أريس، حيث فرضت الظروف عليها الزواج من أحد هؤلاء القومية الذي رفضته في بادئ الأمر ولكن بعد أن توجهت إلى الجبهة واستشارتهم، فطلبوا منها القبول بالزواج منه والعيش معه في المعسكر الفرنسي على أن تبقى صلتها بالمجاهدين فتقول أن مخزن الأسلحة كان مقابلا لبيتها فكانت تتسل إليه وتحصل على الذخيرة وتضعها في جرة الماء، ثم تتجه إلى خارج المعسكر وهناك تلتقي بزوجة المناضلين لتسلمها ما لديها من ذخيرة[1]. وبهذا أسدلت فرنسا الستار على تاريخ هؤلاء الأشخاص الذين جندتهم لخدمتها ثم تخلت عنهم بعد أن جردتهم من أسلحتهم وقدمتهم للمكافحين الجزائريين الواصلين في نهاية المعركة والمنشغلين باثبات وطنيتهم الذين ارتكبوا في حقهم مذابح رهيبة[2].

المبحث الرابع: مواجهة الثورة التحريرية للمصالح الإدارية:

لقد أدركت الثورة أهمية وخطورة المصالح الإدارية المتخصصة التي أنشأها الاحتلال الفرنسي في الجزائر على الشعب وجيش وجبهة التحرير الوطني على حد سواء وهو ما حملها على دراسة المسألة من كافة الجوانب من خلال معاينة الأدوات والوسائل المستخدمة من طرف الاحتلال،حيث قامت بحرب مضادة للفرق الإدارية على الصعيد الإعلامي والعسكري والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي .

1.4- على الصعيد الإعلامي:

ان الحرب النفسية مهمة جدا بالنسبة للحروب الثورية باعتبار العامل المعنوي يلعب دورا اساسيا في هذه الحروب فهو العامل المحقق للتوازن بين قوة الثوار العسكرية المحدودة والقوة الاستعمارية المضادة الضخمة.

(أنظر الملحق رقم 05)

[1]-عمار قليل، **مرجع سابق**، ج2، ص ص 133-135.

[2]- محمد العربي ولد خليفة، **المحنة الكبرى**، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص222.

وقد اعتمد جيش التحرير الوطني الحرب النفسية كأداة حرب ومواجهة للاحتلال الفرنسي وهذا الاعتماد يعود لفترة ما قبل مؤتمر الصومام وقد أشار إلى ذلك الجنرال بارلانج في تقرير عسكري له أشار فيه إلى خوض جيش التحرير الوطني للحرب النفسية ومن بين الوسائل التي اعتمدتها في إطار حربها المضادة الدعاية والإعلام[1]، وفي هذا الإطار تم إنشاء سلك المحافظين السياسيين إلى جانب مصالح استعلامات أخرى من خلال ما أقره مؤتمر الصومام حيث أكده وركز عليه بشكل خاص إذ بدأ ذلك بتحديد وضبط مهام المحافظ السياسي الذي اعتبرته إدارة الاحتلال أشد خطورة عليها بحكم وظيفته وأدواره المتعددة من حيث التوعية والإرشاد، فهو يتولى تعبئة المواطنين وتجنيدهم لخدمة الثورة، والرد على دعاية العدو وإبطال مفعولها بالأعمال الحربية المختلفة لمراكز العدو ونقاط اقتصاد، وشل اتصالاته، وشرح هذه الانتصارات على المواطنين في لقاءاته التنظيمية والتجمعات الشعبية التي يعقدها والرد على المناشير التي يوزعها العدو، وإصدار مناشير من الثورة تفند أعمالهم، وأقوالهم وتفضح جرائمهم، وتدعوا الجزائريين المتواجدين في صفوف العدو بالفرار والانضمام إلى الثورة[2]،

وكان يشترط في تعيينه الثقافة الكافية والوعي السياسي المتين، وكان يتم اختيارهم وفق معايير ومقاييس تتمثل في فصاحة اللسان، النضج السياسي وحسن السيرة، والثقة التامة وذلك بمساعدة المسبلين كانوا يختلفون من حيث الرتب العسكرية ابتداء من رتبة العريف إلى الرائد[3].

ومن الوسائل المستعملة أيضا الإعلام المكتوب باعتباره وثيقة دائمة وهكذا ظهرت في بداية الثورة صحيفة الوطن ثم صحيفة المقاومة الى جانب عدة نشريات وأخيرا توجت بصحيفة

[1]–جمال قندل، **مرجع سابق**، ص370.

[2]– الهادي أحمد درواز، **من تراث الولاية السادسة التاريخية سلسلة أوراق من الذاكرة، الورقة الثالثة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، 238.

[3]–عبد المالك مرتاض،**مرجع سابق**، ص163.

المجاهد التي ظهرت في جوان 1956م مكان صحيفة المقاومة الجزائرية صدرت لأول مرة في باريس، ثم صدرت لها طبعتان واحدة في تونس والثانية بالمغرب، وقد لعبت دورا كبيرا في التوعية والتعبئة السياسية وفي التعريف بالقضية الجزائرية، ولهذا أولاها مؤتمر الصومام اهتماما خاصا بجعلها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني[1]، وكانت توزع في الداخل وفي الخارج مدعمة بالعديد من النشريات الصادرة عن الولايات آنذاك، وكما قامت جبهة التحرير الوطني بتوظيف الإعلام المسموع والمرئي ودعمته بالأفلام الوثائقية المصورة في قلب المعركة، والدور الفاعل والحاسم لصوت الجزائر عبر إذاعة الجزائر السرية داخل الوطن وكذا عبر اذاعة تونس الشقيقة، وبهذا جعلت من محطات الاذاعات العربية صوتا لكلمة الجزائر للتعريف بقضية الجزائر والعمل على كسب التأييد والتضامن الدولي[2].

كما وحاولت أجهزة الدعاية الفرنسية استغلال خيانة وانضمام بعض المجاهدين إلى قواتها لكنه كان جهدا ضائعا لأن العكس هو ما حصل، حيث ساهمت هذه الخيانة في التلاحم الثوري بين الجماهير الشعبية و الثورة، ومن المفارقة أن أكبر سند لجبهة التحرير الوطني كان الصحافة الاستعمارية التي قامت دون إدراك منها بمنح الثورة الدعاية التي كانت تعجز جبهة التحرير عن إنجازها بوسائلها البسيطة المحدودة، حيث كانت كل الوقائع تتعرض للتحريف لكن الفلاحين كانوا يعرفون الحقائق وكان بإمكانهم نشرها، وفضح أكاذيب المستعمر فالدعاية تشكل عنصرا أساسيا في أي حرب ثورية، من المناشير، المطويات، الوقائع، الكاريكاتور تثير ردود فعل أفضل مما تفعله كثير من الخطب الطويلة، إذ كان

[1]– ابراهيم لونيسي، **المجاهد ودورها في الحرب النفسية ابان الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص120–121.

[2]– محمد الشريف عباس، **واقع الاعلام الوطني أثناء الثورة التحريرية**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 22–23.

هدف مصلحة الدعاية عند جبهة التحرير والتي كان بوعلام أوصديق احد مسؤوليها هو تحرير الأوضاع والرجال وتحريض المقاتلين والجماهير على التفكير المستقل[1].

2.4- على الصعيد السياسي والعسكري:

أ- على الصعيد السياسي:

عملت جبهة التحرير الوطني على توعية الشعب بحقيقة وأهداف وأساليب الثورة في الوصول إلى الاستقلال مما جعل الشعب يترقبها ويحتضنها ويعمل على نصرتها، فعمق ومستوى الثقة المتبادلة بين الشعب وقادة الثورة كان العامل الأساسي في دفعها قدما باتجاه تحقيق مكاسب عدة في الداخل والخارج، وما ذهب إليه الهادي دروزا في تصدي المواطنين للأساليب العدوانية والجهنمية المسلطة عليهم التي فاقت (الإنسانية والأخلاقية)، فعلى حد قوله: "محافظة الجزائريين على أصولهم العربية والإسلامية وتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم وانتماءاتهم ومعاناتهم المشتركة التي عمقها الظلم والقهر والجرائم التي ارتكبها الفرنسيون فيهم، وشحذت هممها الحركات السياسية مرفقة بالنهضة الثقافية والفكرية التي صقلت عقولهم، فردوا على ادعاءات السلطة الفرنسية بأن الثورة ما هي إلا تمرد لمجموعة من قطاع الطرق وقام الشعب بدعم الثورة تحت كل الظروف مما استحال على ضباط الشؤون الأهلية (SAS) والمكتب الثاني والخامس من اختراق بعض الأعراش[2]، كما تمكنت الثورة التحريرية من خلق مكاتب سرية لا يعرفها إلا مسؤول فرع الأخبار الخاص بالاتصال بالعمال الجزائريين في الإدارة الفرنسية كانت مهمتها مراقبة تحركات المستعمر جمع الأخبار وإرسالها

[1]-الرائد عز الدين،**مرجع سابق**،ص ص134-183.

[2]-الهادي درواز، **المرجع السابق**، ص ص 87-88.

في شكل تقارير مفصلة و دقيقة ،إلى جانب البحث عن الخطط و رد المؤامرات الموجهة لضرب الثورة التحريرية، و كما تتكفل بجلب السلاح و الذخيرة الحربية و اللباس[1].

- **تنظيم و هيكلة فئة الشباب:**

منذ سنة 1956م أولت قيادة الثورة أهمية سوى لتنظيم و هيكلة شرائح المجتمع الجزائري في شكل منظمات جماهيرية ، كما أوصلت قيادة الثورة على ضوء قرارات مؤتمر الصومام بتوسيع جبهة القتال أو عملية التكوين بمختلف أنواعه ،لاسيما في المجال العسكري فبعد إعلان الطلبة الجزائريين مقاطعة الدراسة و الامتحانات في شكل إضراب عام غير محدود ،ابتداء من تاريخ 19ماي 1956م ، و بعد هذا الإعلان شرع قادة الجبهة في مرحلة استقطاب الطلبة و خاصة الفئة التي كانت على استعداد دائم للالتحاق بالثورة ،و قد أتاح هذا الإضراب فرصة تدعيم و تعزيز وحدات جيش التحرير الوطني بعناصر مثقفة و نشطة لتتمكن من مواجهة التحديات الجديدة للأساليب والوسائل الحربية الفرنسية، التي كثفت جهودها في فصل الشعب عن الثورة عبر إدارة المصالح الإدارية المتخصصة[2].

- **توعية وتعبئة المرأة الجزائرية للمشاركة في العمل المسلح:**

استطاعت المرأة الجزائرية خاصة في الريف أن تكون عنصرا فعالا في كسر الحصار الذي حاول الجيش الاستعماري ضربه على المجاهدين كانت السند القوي للمجاهدين من فدائيين و مسبلين داخل المدن ، حيث تكثر أجهزة القمع البوليسي، فحلت محل أخيها الفدائي في العديد من المهام المعقدة و الخطيرة ،و من أنشطة المرأة الجزائرية خلال الثورة النضال في جبهة التحرير الوطني بالمدينة والتي أعطيت لهن مسؤوليات في اللجان

[1]– نجاة بية، **استراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الادارية المتخصصة 1955–1962م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، 2014–2015، ص ص255–266.

[2]– نجاة بية، **مرجع سابق**، ص ص261–268.

السياسية والإدارية ،وكن أيضا فدائيات ويجمعن الأموال ومن مهامهن الأساسية أيضا التمريض والعناية والطبخ [1].

ولكي يتم إحباط المشاريع الاستعمارية ولا يترك مجال يستغله لخداع المرأة ،أنشا حركة نسائية منظمة تقوم بمؤازرة الجاهدين ،احتقار الجبناء تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ[2].

- **على الصعيد العسكري:**

إن استمرار وديمومة الثورة الجزائرية ركن أساسي في تحقيق الاستقلال الوطني وبسط السيادة ،هذا الأمر لا يتم إلا عن طريق تنقية صفها وتعزيز خطها وتقوية حركتها بأشد صرامة وأقوى صلابة، إذ أن عقوبة الإعدام قد طالت كل من تطاول على الثورة وتعاون مع قوات الاحتلال تحت أي شكل من الأشكال، كما شهد مسار الثورة تنفيذ كثير من الإعدامات على مستوى الولايات فخلال شهري أفريل وماي من سنة 1956م تم قتل 211 قوميا و259 خائن بالولاية الثالثة، و60 قوميا و135 خائنا غرب قسنطينة، 79 خائنا بالأخضرية و19 قوميا و52 خائنا بعنابة الأمر الذي زاد من ثقة الشعب بالثورة ومن مخاوف المتعاونين من الحركة والقومية والزرق الذين أيقنوا أن الثورة طويلة[3] ، بعد إدراك جبهة التحرير الوطني الخطر الذي باتت تشكله الفرق الإدارية المتخصصة، قامت عصابة من جبهة التحرير بقيادة شيحاني بشير باغتيال الحاكم الإداري دوبوي (Dupuy) والاستيلاء على وثائقه فتقرر إنشاء (فرق الكوماندو) الانتحارية متخصصة في تصفية الضباط الفرنسيين للفرق الإدارية والمتعاونين معهم وإجبار السكان على الامتناع من الاتصال بهم

[1]– نجاة بية، **مرجع سابق**، ص ص269–277.

[2]– أحمد توفيق المدني ،**حياة كفاح مذكرات**،مج:رقم 3،عالم المعرفة ،الجزائر ،2010،ص 380.

[3]–لخضر شريط،**مرجع سابق**، ص ص342،341.

وإلا تعرضوا لأعمال انتقامية، وقامت أيضا بشن العمليات العسكرية ونصب الكمائن ضد دوريات المخزن المكلفة بحماية أبراج هذه المصالح[1].

فبعد صدور قرارات مؤتمر الصومام 1956م، التي أوجدت هيكلة دقيقة لجيش التحرير الوطني سواء من حيث التنظيم أو من حيث تنظيم القيادات والرتب والتسليح والتموين والمنح العائلية للمجاهدين ومخصصات عائلات الشهداء[2]، ووضع قيادات موحدة خاضعة لسلم مضبوط ومرتبط بمصالح متكاملة تؤدي مهامها على أحسن مايرام في مواجهة فقامت بتشكيل سلاح الإشارة في 10 سبتمبر 1956م والمتمثلة في المواصلات كأحد الأسلحة الموجهة ضد العدو و التي كانت تقوم بالتقاط المراسلات بين وحدات الجيش والدرك الفرنسي من خلال التنصت على جهاز الراديو[3]، تكونت في البداية شبكة للمواصلات بالجهة الغربية للبلاد، وفي سنة 1958م أصبحت هذه الشبكة تغطي كامل مناطق الوطن مفتوحة مع قيادة الثورة 24/24سا، إلا أن الاتصال معها كان ممنوعا صباحا إلا في الحالات المستعجلة على أن يبقى مسموح به ليلا لاحتياطات أمنية، حيث كان يتم عملية التقاط برقيات أجهزة الاستعمار الفرنسي عبر شبكة التنصت لكل من الدرك الفرنسي، مصالح الحكومة العامة والبوليس، والمصالح الإدارية المتخصصة و كذا المصالح الإدارية الحضرية، كما اعتبرت وحدات المصالح الإدارية المتخصصة المتمركزة في المراكز المعزولة من النقاط المهمة لتزويد الثورة التحريرية بأجهزة إرسال و استقبال من نوع ANGRC9 ، الخاصة بعملية ربط الاتصالات اللاسلكية بين فرق جيش التحرير الوطني، كما لعبت كل من مديرية الوثائق و الأخبار(D.D.R) و مديرية اليقظة ومحاربة الجواسيس (D.V.C.R) دورا بارزا في احباط مخططات المصالح الإدارية المتخصصة و المصالح الإدارية الحضرية، وهاتان المديريتان كانتا تابعتين لمصلحة المخابرات والأمن (S.R.L) و قد

[1]– الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص185.

[2]– جريدة المجاهد، "**الثورة يغذيها الشعب لفائدة الشعب**"، العدد05،10 سبتمبر 1957م، ص ص06-07.

[3]– نجاة بية، **المرجع السابق**، ص243.

تكونت هذه الهيئة في ديسمبر 1958 والتي تختص في البحث عن الأخبار والمعلومات من كل نوع، وقد أسندت لهما مهام كبرى في الثورة التحريرية من بينها:

-تقديم كل ما يتم معرفته عن السلطات الاستعمارية في جميع الميادين السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الإعلامية ...إلخ.

- محاربة الجوسسة بالتصفية الجسدية.

-الدفاع عن أمن الثورة و حمايتها.

-رد الحرب النفسية التي شنها المستعمر الفرنسي على الثورة التحريرية[1].

3.4- على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

أ- على الصعيد الاقتصادي:

حاولت جبهة التحرير الوطني منذ بداية الثورة قطع كل الروابط والصلات بالاستعمار الفرنسي، وبالدرجة الأولى القطاع الاقتصادي التي عولت على محاربته وإحداث مقاطعة نهائية معه وحضر كل استعمال أو استهلاك للمنتجات وبضائع الاقتصاد الاستعماري، ثم توسع مجال الحظر ليأخذ أشكالا أكثر خطورة أثرت بشكل كبير على القطاع الزراعي بعدما تم منع الفلاحين والمزارعين من العمل عند الكولون، بعد تحذيرات جبهة التحرير الصارمة ضد أي تعامل مع فئة الكولون المجسدين للنظام الاقتصادي الاستعماري[2]،

تمثلت أعمال جيش التحرير الوطني بمحاربة الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها الفرق الإدارية المتخصصة، فعندما قام النقيب كومبيت بفتح سوق، منع من طرف جيش التحرير فما كان لهذا الأخير من رد فعل إلى أن ذبح عددا من التجار، فالسكان كانوا يرغبون في عمل لكنهم كانوا خائفين من جيش التحرير فتدخل ضابط الفرقة الإدارية المتخصصة

[1]-- نجاة بية، **المرجع السابق**، ص ص244-246.

[2] -هواري قبايلي، **ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على القتصاد الاستعماري الفرنسي**، اش: بلقاسمي بوعلام، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص ص257-259.

وأقنعهم، ففي يوم 24 جانفى تدخل جيش التحرير بعنف وذبح 3من 4 رؤساء الورش وأصدر تعليمة للقرى الأربعة بتخريب الطريق وإلا تعرضوا للعقاب[1].

كما باشرت قيادة الثورة داخل المحتشدات بتكوين لجنة سرية للتهريب ومن مهام أعضاء هذه اللجنة جمع الأموال الكافية لشراء الثياب والأغذية ،كما اعتنت أيضا بشؤون الفلاحين الذين احترقت محاصيلهم من طرف العدو الفرنسي ونظرا للصعوبات التي كان يعاني منها الشعب إبان الثورة ،ولصعوبة التزويد بالمواد التموينية أنشأت الثورة أسواقا شعبية أسبوعية للشعب في الغابات وذلك لتزويد المواطنين بما يحتاجونه من المواد الغذائية لاسيما الحبوب[2].

ب-على الصعيد الاجتماعي:

بدأ عمل جبهة التحرير الوطني في مواجهة الفرق الإدارية المتخصصة في ميدان بطاقات الهوية، هكذا شهدوا في يوم واحد حضور 15 شخصا يرددون اضعت النكوة (بطاقة الهوية) ورغم التوسلات و حالات الضغط والخوف بقيت الغدارة متمسكة برفض تجديد أي بطاقة هوية، كان الفلاقة يتلفون أوراق الهوية، الفرقة الإدارية المتخصصة كانت تطلب من اللذين فقدوا وثائقهم ان يتقدموا إلى الإدارة الساعة السادسة صباحا، فكانوا يتركونهم يحترقون تحت الشمس بين الجدار والأسلاك الشائكة ثم يطردونهم ويطلبون منهم العودة في اليوم الموالي على الساعة الخامسة صباحا فالسكان إذا كانوا في حرج بين الفرقة الادارية المتخصصة والمنظمة السياسية الإدارية، كما وقامت المنظمة السياسية الإدارية بتصعيد أعمالها ضد الفرقة الإدارية المتخصصة أثناء الانتخابات غذ أصدرت توصياتها بالامتناع عن التصويت، ولكنها باءت بالفشل وأرغمت الإدارة المحلية بالاستقالة بتاريخ 31 جويلية 1956م، وبسبب رسائل التهديد من جبهة التحرير استقال الباشا آغوات والقياد وأتباعهم[3].

---

[1]-قريقور ماتياس، **مرجع سابق**، ص 162 -165.

[2]-نجاة بية ،**مرجع سابق**،ص ص299-314.

[3]- قريقور ماتياس، **المرجع السابق**، ص ص165-166.

أما بالنسبة لقطاع الصحة أثناء اندلاع الثورة التحريرية كان شبه معدوم لذلك فان المرحلة الاولى من عمر الثورة ،والممتدة ما بين 1954-1956م عانت الكثير في هذا الميدان الحساس والأساسي قد استمر هذا الوضع الى غاية اضراب الطلبة في 19 ماي 1956م فالتحق العديد من طلبة الطب والصيدلة وطب التمريض بصفوف الثورة مما اعطى نفسا قويا القطاع الصحة وفي نفس الوقت تكثيف الدور الاجتماعي من خلال مساعدات عائلات المساجين والشهداء[1]

[1]- نجاة بية، **المرجع السابق**، ص ص300،301.

الخـــــاتـــمة

خـــــاتمة:

وفي ختام دراستنا لموضوع المصالح الإدارية المتخصصة ودورها فى القضاء على الثورة(1955م-1962م) توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

لقد عملت السلطات الاستعمارية منذ تفجير ثورة الفاتح نوفمبر على خنقها وعزلها عن الشعب بوسائل قمعية متعددة جمعت بين إنشاء المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات والمعتقلات والسجون ومختلف الأساليب العسكرية القمعية الأخرى.

لقد تمكن الجزائريون من مواصلة عملهم الثوري على الرغم من كل الضغوطات الممارسة عليهم إذ استطاعوا تنظيم صفوف السجناء والمعتقلين من طرف بعض أعضاء الجبهة وتوعيتهم بحتمية الثورة.

بعد إدراك السلطات الاستعمارية بعدم جدوى أساليبها العسكرية القمعية لجأت إلى أسلوب مغاير تمثل في إنشاء المصالح الإدارية التي تختص باستعمال سلاح الحرب الدعائية والنفسية.

لقد سعت فرنسا في انشائها لهذه المصالح للتأثير على معنويات الجزائريين واستمالتهم لصالحها، لاستخدامهم كوسيلة للقضاء على الثورة عن طريق الاحتكاك بالمسلمين الجزائريين والتقرب منهم بهدف الحصول على معلومات منهم حول الثورة والثوار.

في إطار عمل فرنسا على تشويه صورة الثورة والثوار وتلميع صورتها في أعين الجزائريين سخرت كل إمكانياتها من فرق مكبرات الصوت وتوزيع المناشير بالأسواق والمدن واستخدام مختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية لبث سمومها.

ومن الاستراتيجيات التي تبنتها المصالح الإدارية في سعيها للقضاء على الثورة أيضا قيامها بحرب دعائية نفسية على الثورة داخل المعتقلات والمحتشدات لاستمالة الجزائريين

الذين تمكنت من إغراء بعضهم وتوظيفهم لصالحها في القوة الثالثة فيما يصطلح عليهم بالحركة.

لم يقف الجزائريون مكتوفي الأيدي أمام عمل المصالح الإدارية المتخصصة التي أصبحت تشن كل خطرا على الثورة التحريرية إذ واجهوها بمختلف الوسائل.

لقد وظفت الثورة إعلامها لمواجهة عمل الفرق الإدارية، إذ جعلت من جريدة المجاهد والمقاومة منبرا ووسيلة للرد على الأعمال الدعائية لفرنسا،كما توعدت الحركة وكل من يتعامل مع فرنسا بأشد العقوبات ووصلت حتى الإعدام.

في إطار محاولة الثورة القضاء على الفرق الإدارية المتخصصة عملت على محاربة الأعمال الاقتصادية التي قام بها ضباط الفرق الإدارية المتخصصة.

رغم كل الأساليب القمعية الجهنمية التي قامت بها فرنسا ومصالحها الإدارية المتخصصة لضرب الثورة ، إلا أنها لم تحقق أهدافها وباءت بالفشل إذ زاد تمسك الجزائريين بالثورة والتفافهم حولها.

الملاحق

الملحق رقم (01):المناطق المحرمة في أنحاء الجزائر

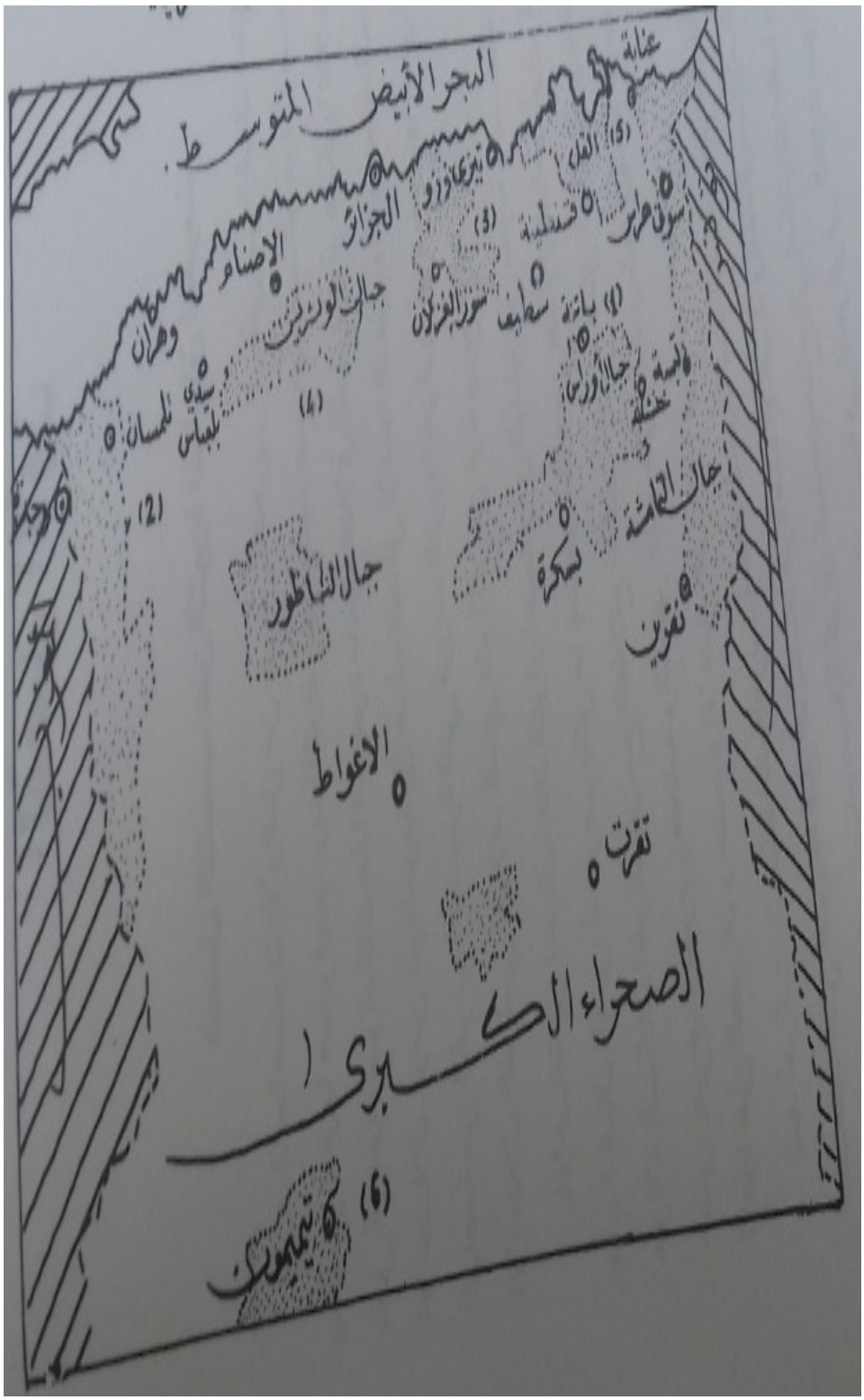

المرجع: عمار قليل ملحمة الجزائر الجديدة ، ج3 ، مرجع سابق، ص 10.

الملحق رقم (02): المناشير الدعائية التي كانت تلقيها الطائرات العسكرية في الجبال و اللقرى و المداشر[1]

منشور رقم 6

منشور رقم 4

منشور رقم 2

[1]-محمد قنطاري، من بطولات المرأة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص197-207.

ملحق رقم 03: من مهام المصالح الادارية المتخصصة اتجاه فئة الشباب

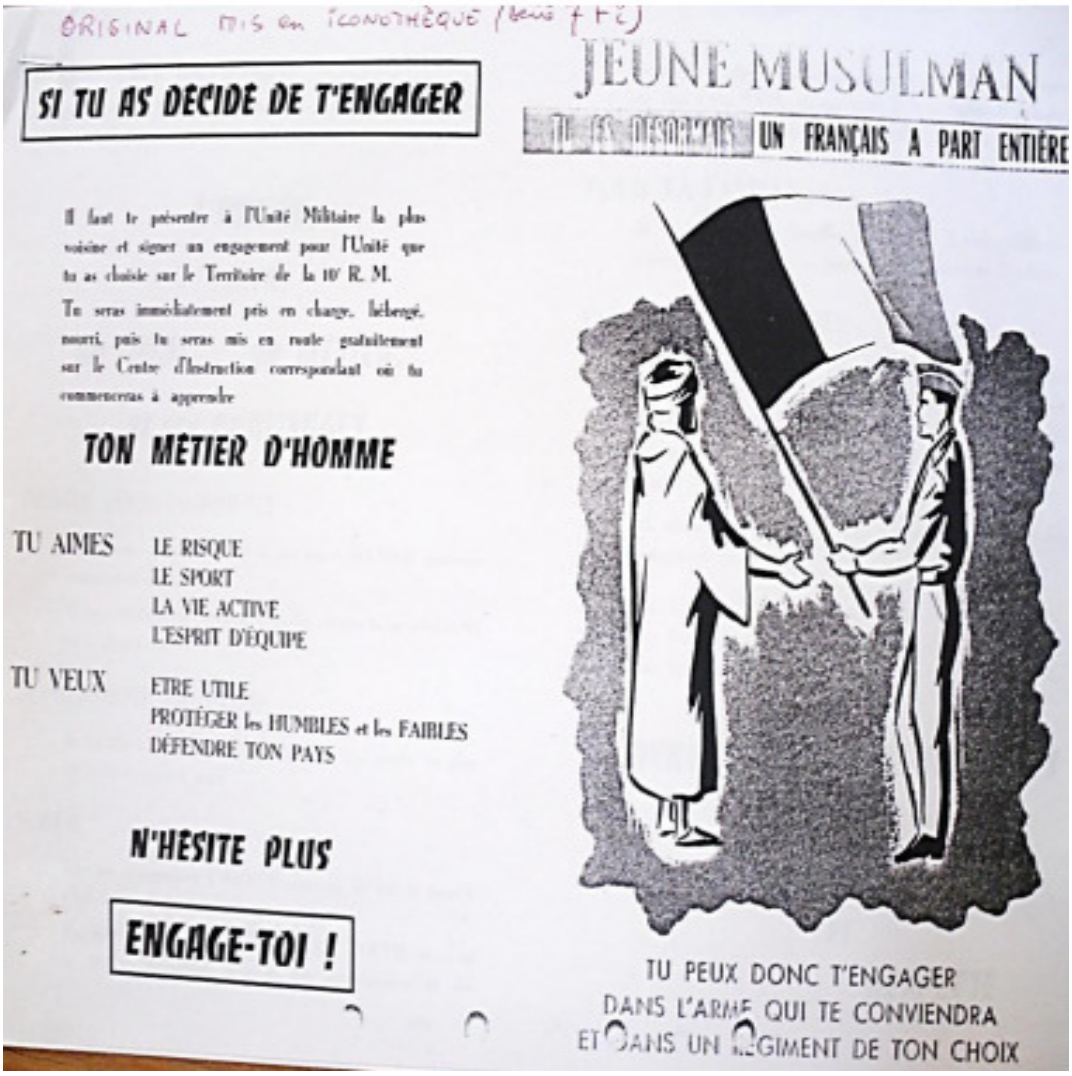
ORIGINAL MIS en ICONOTHÈQUE (Reçu f + 2)

JEUNE MUSULMAN

UN FRANÇAIS A PART ENTIÈRE

SI TU AS DECIDE DE T'ENGAGER

Il faut te présenter à l'Unité Militaire la plus voisine et signer un engagement pour l'Unité que tu as choisie sur le Territoire de la 10e R. M.

Tu seras immédiatement pris en charge, hébergé, nourri, puis tu seras mis en route gratuitement sur le Centre d'Instruction correspondant où tu commenceras à apprendre

TON MÉTIER D'HOMME

TU AIMES
LE RISQUE
LE SPORT
LA VIE ACTIVE
L'ESPRIT D'ÉQUIPE

TU VEUX
ETRE UTILE
PROTÉGER les HUMBLES et les FAIBLES
DÉFENDRE TON PAYS

N'HESITE PLUS

ENGAGE-TOI !

TU PEUX DONC T'ENGAGER
DANS L'ARME QUI TE CONVIENDRA
ET DANS UN RÉGIMENT DE TON CHOIX

المرجع: نجاة بية ، مرجع سابق، ص 383.

الملحق رقم 04: مداهمة فرق الحركى للقرى و المداشير

المرجع: عبد القادر نايلي، مرجع سابق، ص 302.

الملحق رقم 05: صورة لزوجة أحد الحركيين.

المرجع: عمار قليل ، ملحمة الجزائر، ج 2، مرجع سابق، ص 134.

القائمة
البيبلوغرافية

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر باللغة العربية:

- بورقعة لخضر ، شاهد على إغتيال الثورة، ط2،مزيدة و منقحة، الجزائر،2000.
- الثورة يغذيها الشعب لفائدة الشعب، في"جريدة المجاهد"،العدد5،10سبتمبر1957.
- رأي الجنود الفرنسيين في المنطقة الحرام،في"جريدة المجاهد"، الجزء الأول،العدد22، 06 مارس 1958م.
- عباس محمد ، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1945-1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007م.
- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)،ط2،منقحة و مزيدة، دار القصبة، الجزائر،2011.
- فلوسي محمد ، مذكرات الرائد مصطفى مراردة" إبن الثوري" شهادات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى ، الجزائر،2003.
- قصة القمع الرهيب، المسؤولية الجماعية،في"جريدةالمجاهد"،الجزء الأول،العدد01،31 نوفمبر 1958.
- قوانين المحتشد من جحيم المحتشد-إلى جبالنا الحرة، في "جريدة المجاهد"، الجزء الأول، العدد 1،19مارس1958.
- المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، ط خ، مج 2،عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010
- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مذكرات، م 3 ، عالم المعرفة، الجزائر.
- هلايلي محمد الصغير ، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي،2012.

المصادر باللغة الأجنبية:

- paillat Claude dossier secret delalgerie 13 mai 1958/ 28 avril 1961 imprimeries oberthur rennes-paris.

2-المراجع:

- – درواز الهادي أحمد ، من تراث الولاية السادسة التاريخية سلسلة أوراق من الذاكرة، الورقة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- – ياحي محمد، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م.
- – ابن العقبي صالح، عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- – الرائد عز الدين، الفلاقة، تر: جمال شعال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
- – الرائد ملاح عمار، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة بوعريف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،(د.ت).
- – الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أم زمن اليقين، دراسات تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة: محمد حافظ الجمالي،(د.د.ن)، بيروت،1986.
- – الصديق ،محمد ، عملية العصفور الازرق ،منشورات دحلب، ط1،الجزائر،1990.
- – الصديق محمد الصالح، كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، دار هومة، الجزائر،2009.
- – العربي ولد خليفة محمد،المحنى الكبرى،ط3، دار للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر.
- – العسلي بسام، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار الرائد للطباعة و للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2010
- – الغالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية(1954-1958م)،دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.)
- – أوعيسى رشيد، كراسات هاتموت الست مائص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين،تر: المعراجي و عمر المعراجي،(د.د.ن) ، الجزائر،2010.
- – بسام العسلي، المجاهدة الجزائرية، دار الرائد، الجزائر، 2010.
- – بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث،القاهرة مصر،2009.

- – بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- – بلغيث محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- – بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م، المعالم الأساسية، دار النعمان للنشر،(د.ب.ن)، 2012م.
- – بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20 الثورة في الولاية الثالثة ، دار البصائر، الجزائر،2009.
- – بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة(1954–1962)، شركة دار الأمة للطباعة و النشر، ط2،الجزائر،2010.
- – بوعزيز يحيى، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954–1962م، ج1، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- – تقية محمد، الثورة الجزائرية(المصدر، الرمز، المآل)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010.
- – تونسي مصطفى، من تاريخ الولاية الرابعة سيرة أحد الناجحين، تر: أوفاينية خليل، دار القصبة، الجزائر، 2012.
- – جندلي محمد بن ابراهيم ، في فصول العذاب شيىء من التاريخ والنضال والمعاناة، ج2، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- – خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر (1830–1962)،تر:عبد السلام عزيزي.
- – خميسي سعدي، معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954–1962م)، ط1، دار الاكاديمية للطبع و النشر و التوزيع، الدار البيضاء، الجزائر، 1434هـ / 2013م
- – درواز الهادي ، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954–1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،ط3، الجزائر، 2009.

- دومنيك فازال، معركة جبال النمماشة (1954-1962) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر،2008.
- زبير رشيد، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962م)، دار الحكمة للنشر، الجزائر ، 2009م.
- سعدوي محمد العربي، المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر، الولاية ، البلدية (1516-1962)،ديوان المطبوعات الجامعية،2006.
- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وأفاق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2009.
- شارل روبير أجرون، جزائريون المسلمون و فرنسا، ج2، الرائد للكتاب، الجزائر.
- شريط لخضرو آخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر،طبعة خاصة.
- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954-1962م، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر، 2013م.
- عباس محمد، في كواليس التاريخ (3) ديغول ... والجزائر أحداث وقضايا الشهادات، دار الهومة، الجزائر، 2009 .
- عزوي محمد الطاهر، ذكريات المعتقلين، تقديم أبو القاسم سعد الله، منشورات المتحف الوطني، الجزائر، 1996.
- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط1، دار الغرب الإسلامي،بيروت،1997
- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(418 ق.م-1962م)، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2002.
- قبايلي هواري ، ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على القتصاد الاستعماري الفرنسي، اش: بلقاسمي بوعلام، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

- – قرص مضغوط من مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، تاريخ الجزائر 1830–1962م، وزارة المجاهدين، إعادة الطبع 2012، الإنتاج التنفيذي best com
- – قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2،ط1،دار العثمانية،الجزائر،2003.
- – قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3،ط1،دار العثمانية،الجزائر،2003.
- – قندل جمال، تطور وتوسع الثورة الجزائرية،1954–1956،ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، (د.ت).
- – قنطاري محمد، من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي(حقائق ووثائق دراسات، تحقيقات وشهادات)، تق: فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، دار الغرب للنشر والتوزيع،الجزائر.
- – كشيدة عيسى ، مهندسو الثورة شهادة، تق: عبد الحميد مهري، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.
- – لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989،ج1،تر:عبد السلام عزيزي، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2010.
- – ناصر لمجد ، تحقبقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية المسلحة، ط1، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- – يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، طبعة خاصة (منقحة ومزيدة)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- مناصرية يوسف، دراسات و أبحاث حول الثورة التحريرية 1954–1962م، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013م.

3–الملتقيات:

- – الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، الجزائر، د.ت.

- – عباس محمد الشريف، واقع الإعلام الوطني أثناء الثورة التحريرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
- – مناصريه يوسف، التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة، أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

4-الرسائل الجامعية:

- – بية نجاة، إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة(s.a.s)1962-1955 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،تخصص تاريخ حديث ومعاصر، الجزائر، 2014-2015.
- – تلمساني بن يوسف، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830- 1870 ، رسالة دكتوراه ، جامع الجزائر 2005، ص 55.
- – شتوان نظيرة، الثورة الجزائرية:1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2007-2008م.
- – نايلي عبد القادر، المصالح الإدارية المختصة وإستراتيجية الثورة في مواجهتها 1955-1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2011-2012.

5-المواقع الالكترونية:

- – حربي محمد ، من الهيمنة العثمانية إلى الاستعمار الفرنسي، الجزائر في المنظار، تر: فاطمة الزهراء قشى على الموقع www.djazair meuslinfotahlite.htmlr يوم 2017/04/24 سا11.25

6-المجلات:

- – عبد الحفيظ مقدم، "الحرب النفسية والاستعمار في الجزائر"،مجلة الدراسات التاريخية، مجلة دورية، ع 10، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، بوزريعة، 1417هـ-1997م.
- – غربي الغالي،"الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام"، مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، العدد 03، الجزائر،1997م.
- – ياحي محمد، سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، مجلة المصادر، العدد13،الجزائر،2006.

7-الموسوعات والمعاجم:

- – عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954 – 1962). منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر1954 الجزائر .
- – عبد الملك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة التحريرية (1954-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.

الفهرس

شكر
إهداء
مقدمة.....أ
الفصل التمهيدي: المؤسسات القمعية الفرنسية.....07
المبحث الأول: المناطق المحرمة والمحتشدات.....07
1.1- المناطق المحرمة.....07
1.2- المحتشدات.....10
المبحث الثاني: المعتقلات والسجون.....13
1.2-المعتقلات.....13
2.2- السجون.....15
المبحث الثالث: المكاتب الخاصة.....18
الفصل الثاني: المصالح الإدارية المتخصصة ومهامها المدنية
والعسكرية.....23
المبحث الأول: إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة.....23
1.1تعريف المصالح الإدارية المتخصصة.....20
2.1- الجذور التاريخية للمصالح الادارية المتخصصة.....25
3.1- ظروف إنشاء المصالح المتخصصة.....27
المبحث الثاني: تشكيل وتوظيف ضباط المصالح.....31
1.2-تشكيل ضباط المصالح.....31
2.2-توظيف ضباط المصالح.....32
المبحث الثالث: المهام المدنية والعسكرية.....35
1.3-المهام المدنية.....35
2.3- المهام العسكرية.....40
الفصل الثالث: إستراتيجية الفرق الإدارية المتخصصة في قمع الثورة.....46

المبحث الأول: الحرب النفسية الدعائية.....46
1.1- جذورها.....47
2.1- أسس الحرب النفسية ووسائلها.....49
3.1-مصالح الحرب النفسية.....50
4.1-نماذج من الدعاية الفرنسية.....55
المبحث الثاني: الحرب النفسية داخل المعتقلات.....56
المبحث الثالث: دور فرق الحركة في المصالح الادارية.....57
1.3-مفهوم الحركة(القومية).....57
2.3-تكوين فرق الحركة وتجنيدهم.....59
3.3-القضاء على الحركة.....65
المبحث الرابع: مواجهة الثورة التحريرية للمصالح الادارية
المتخصصة.....66
1.4-على الصعيد الاعلامي.....66
2.4-على الصعيد السياسي والعسكري.....69
3.4-على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.....73
الخاتمة.....77
الملاحق..... 80
قائمة المصادر والمراجع..... 86